

تونس: العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد

تقرير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 168 | 3 أيار/ماي 2016
ترجمة من الفرنسية

جدول المحتويات

i	الملخص التنفيذي
1	I. مقدمة
2	II. من "العدالة الثورية" إلى العدالة الانتقالية
2	أ. "عدالة ثورية" متسرّعة (جانفي/ كانون الثاني – أكتوبر/ تشرين الأول 2011)
4	ب. توظيف مفهوم العدالة الانتقالية (2011-2013)
7	ج. القانون الأساسي للعدالة الانتقالية (كانون الأول / ديسمبر 2013)
9	III. طي صفحة الثورة؟
9	أ. التركيبة السياسية الجديدة
11	ب. هيئة الحقيقة والكرامة أو "بقايا" الثورة والترويك
12	ج. إعادة تفعيل مسار العدالة الانتقالية
15	IV. مكافحة الفساد: المسألة الشائكة
15	أ. الثورة المهددة؟
18	ب. تحرير رجال الأعمال من الابتزاز
20	ج. منظومة اقتصادية وسياسية ضعيفة القدرة على الإدماج
21	د. ضرورة التوافق
23	V. الخلاصة
	الملاحق
24	أ. خريطة تونس
25	ب. الترتيب الزمني للأحداث
26	ج. حول مجموعة الأزمات الدولية
27	د. تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2013
29	هـ. مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

الملخص التنفيذي

تؤدي التوترات السياسية بين مؤيدي ومعارضتي عملية العدالة الانتقالية في تونس وتطبيقها في الميدان الاقتصادي إلى تأخير تنفيذ السياسات الضرورية لتحفيز الاقتصاد ومعالجة مشكلة الفساد. مؤيدو المسلسل يعتبرونه جوهرياً من أجل المحافظة على الجذوة الثورية حيّة، من خلال استعادة ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وتعزيز سيادة القانون والتنمية العادلة والمصالحة. أما خصومه فيعتبرونه من بقايا سياق سياسي قديم وعقبة في وجه الانتعاش الاقتصادي. سيكون هناك حاجة لحلول وسط لتحقيق المصالحة بين هذين المعسكرين وكذلك تعزيز جهود الحكومة لاستئصال الفساد وتحقيق الاندماج الاقتصادي للأقاليم التي كانت أكثر عرضة للإهمال في ظل النظام السابق.

بعد سقوط الرئيس زين العابدين بن علي في 14 كانون الثاني/يناير 2011، نفذت الجهات السياسية الفاعلة في تونس شكلاً عشوائياً من العدالة، واعتباطياً في كثير من الأحيان، شمل جملة متنوعة من الإجراءات ترمي لمعالجة قضايا بعينها خارج إطار الجهاز القضائي، يمكن وصفها بـ "العدالة الثورية". تمكّن ضحايا النظام السابق من الحصول على تعويضات مادية ورمزية، بينما تمت مصادرة أملاك رجال الأعمال الذين كان يعتقد بأنهم ضالعون في الفساد، وواجهوا المحاكمات (التي لا زال العديد منها معلقاً) أو تعرضوا للابتزاز.

في كانون الأول/ديسمبر 2013، تم تأسيس هيئة الحقيقة والكرامة كآلية لتنفيذ عدالة انتقالية شاملة على أساس قانوني وتبعاً لتطورات نظرية العدالة الانتقالية واستخداماتها في بلدان أخرى، وتم ترسيخها في الدستور التونسي الجديد (الذي صدر في كانون الثاني/يناير 2014). حكومة الترويكا التي كانت في السلطة حينذاك (والتي كانت تضم القوى السياسية المعارضة أو تلك التي كانت في المنفى خلال حقبة بن علي) دعمت ذلك التحرك.

بعد التغييرات التي طرأت على المشهد السياسي التونسي في كانون الأول/ديسمبر 2014، بدأ دعم هيئة الحقيقة والكرامة بالتداعي. التحالف الحكومي والبرلماني الجديد بين نداء تونس، الحركة العلمانية التي منحت حياة سياسية ثانية لأفراد النظام السابق، وحزب النهضة الإسلامي (العضو السابق في الترويكا) أوجد توازناً سياسياً مالم لصالح فقدان الذاكرة الانتقائي على حساب التذكّر.

خلال النصف الثاني من عام 2015، أصبح النقاش العام حول عملية العدالة الانتقالية أكثر حضوراً وأيضاً أكثر استقطاباً. في تموز/يوليو، طرح الرئيس الباجي قائد السبسي مشروع قانون مصالحة اقتصادية يقلص صلاحيات هيئة الحقيقة والكرامة. يجادل الخصوم الأكثر تشدداً لمشروع القانون، الذي تم تأجيله في الوقت الراهن، لكن الذي يمكن أن يعود إلى الظهور بشكل جديد، بأنه سيكون بمثابة عفو عن أولئك الذين كانوا ضالعين في الفساد وبالتالي سيؤكد انتصار "الثورة المضادة". يشير استخدام هذا التعبير إلى إعادة إحياء النخبة الاجتماعية – الاقتصادية التقليدية في تونس، والتي ينحدر معظم أفرادها من العاصمة والساحل الشرقي، وهي المناطق التي أضعفتها ثورة 2010-2011.

يعتبر مؤيدو مشروع القانون – بما في ذلك حركة النهضة، التي تتنازعها مثلها الثورية كحركة معارضة سابقة، من جهة، وتصميمها على المحافظة على الائتلاف الهش مع نداء تونس، من جهة أخرى – تنفيذ إجراءات العدالة الانتقالية تهديداً للاستقرار، حيث يريد هؤلاء من هيئة الحقيقة والكرامة التخلّي عن ملاحظتها لحالات الفساد التي ظهرت في الفترة 1955-2013 والتركيز بدلاً من ذلك وبشكل حصري على انتهاكات حقوق الإنسان.

على كلا الطرفين تقديم تنازلات إذا أرادا تجاوز هذا الصراع. أولاً، سيكون ضرورياً تسوية سوء الفهم الناشئ عن ارتباط العدالة الانتقالية – والدور المشروع الذي يمكن أن تلعبه فيما يتصل بالعدالة والمصالحة – بالإجراءات الارتجالية التي تم تبنيها خلال فترة "العدالة الثورية"، التي تعتبرها بعض المجموعات عمليات ملاحقة على أساس غير سليم لرجال الأعمال وكبار موظفي الدولة.

ثانياً، وبالنظر إلى الوضع الاقتصادي المتدهور، لا تستطيع البلاد انتظار توصيات لجنة الحقيقة والكرامة النهائية في عام 2018-2019. سيكون من الأفضل بالنسبة للحكومة أن تدعم سن قانون ينظم، في ظل ظروف معينة، وضع التونسيين الضالعين في الفساد والتهرب الضريبي. بدلاً من الدخول في إجراءات مصالحة من شأنها أن توفر فرصاً جديدة للمحسوبية والابتزاز، سيكون على هؤلاء أن يوكلوا أمر أصولهم لمحاسبين عامين معتمدين، يتحملون المسؤولية عن أية تصريحات زائفة، كأساس للتقييم الضريبي ودفع المبالغ المترتبة عليهم.

من أجل إنعاش الاقتصاد، ينبغي أن يكون رجال الأعمال قادرين على تحرير أنفسهم من إجراءات "العدالة الثورية" التي يزعمون أنها استهدفتهم على مدى السنوات الماضية. كما ينبغي أن يصبح بإمكان موظفي الدولة المتهمين بالاختلاس في ظل حكم النظام القديم جعل أوضاعهم نظامية. وبالمقابل، على الرئاسة والحكومة أن تقدماً دعماً فعالاً لتعاون المؤسسات العامة الأخرى مع هيئة الحقيقة والكرامة، وضمان انتشار أنشطتها، وخصوصاً جلسات الاستماع العامة التي تعقدتها.

وبموازاة مع ذلك، على الحكومة أن تعجل بصياغة وتنفيذ إجراءات لمكافحة المحسوبية والواسطة والفساد؛ وإعطاء الأولوية للحوار بين الأقاليم، خصوصاً بين رواد الأعمال في المناطق الحدودية، ومنطقة الساحل (الجزء الشمالي من الساحل الشرقي) والعاصمة؛ ووضع آليات شفافية جديدة للعروض والمناقصات العامة.

ينبغي ألا يكون الهدف تعديل آلية العدالة الانتقالية القائمة على أساس دستور كانون الثاني/يناير 2014، بل إيجاد أرضية مشتركة تعزز ثقة النخب السياسية فيها، بحيث يمكن لعمل هيئة الحقيقة والكرامة أن يتم في بيئة أكثر ترحيباً. على عكس التصور الواسع الانتشار، فإن تشجيع تنفيذ مسلسل العدالة الانتقالية هو في مصلحة الطبقة السياسية الحالية. من شأن تجديد الدعم السياسي لها ومواكبتها بإصلاحات فورية لمنع انتشار الفساد أن يقلص من مخاطر الاستقطاب وأن يساعد على تفادي خيبة أمل التونسيين الكاملة من السياسة.

بروكسل، 3 أيار/ماي 2016

تونس: العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد

I. مقدمة

أصبح مسار العدالة الانتقالية منذ تأسيسه في كانون الأول/ ديسمبر 2013 موضوع سجالات حاد. وإن كان هذا المسار يحتل اليوم مكانة ثانوية بسبب سيطرة الهواجس الأمنية، فإن الجدل حوله كان خلال سنة 2015 كثيفاً واستقطابياً. ومن المرجح أن تتجدد التوترات وتتجاوز مستوى جديداً في ظل ما يتميز به الوضع الراهن من خيبة أمل وانعدام للثقة تجاه الطبقة السياسية.

وإذا كان من الضروري الحفاظ على مسار العدالة الانتقالية فمن المهم أيضاً التفكير في حدودها وهشاشتها وفي كيفية تصور المجتمع التونسي لها وسبل جعلها تتماشى مع الواقع السياسي الراهن. هذه العلاقة تبيّن كيف اقترن مفهوم العدالة الانتقالية - كما عرفته المنظمات غير الحكومية والهيئات المحلية والدولية - في تونس بالآليات الانتقال غير الرسمية الموجودة والتي وصفت بالـ"ثورية"¹. كما يبين أيضاً حدود النموذج القائم، وهو ليس بعضاً سحرية تستجيب إلى مجمل التحديات التي تواجهها البلاد منذ 2011، والذي يرتبط نجاحه قبل كل شيء بحصول إجماع سياسي حول اشتغاله وأهدافه.

¹ لنبيّن أننا نميّز هنا بين "العدالة الانتقالية" كمجموعة من الآليات القضائية الرامية إلى إعادة الثقة لدى المواطنين تجاه مؤسساتهم، وإلى إعلاء القاعدة القانونية وتحقيق التنمية الاقتصادية والمصالحة، وما نسميه بـ"الفضاء الثوري"، وهو سلسلة الإجراءات الارتجالية، القضائية خاصة، التي طبقت من طرف الحكومات المؤقتة التي رأت النور خلال السنة التي عيّنت رحيل بن علي في جانفي/ كانون الثاني 2011. أنظر في هذا الصدد خاصة:

Kora Andrieu, *La justice transitionnelle* (Paris, 2012).

II. من "العدالة الثورية" إلى العدالة الانتقالية

خلال الأشهر التي تلت انتفاضة 2010-2011، وتحت ضغط الشارع، قامت الحكومات المؤقتة باتخاذ إجراءات انتقالية مستمدة من آليات العدالة الانتقالية التي جرى العمل بها في بلدان أخرى. فبرز في المستوى القضائي مسار عدالة انتقالية حقيقي، كما ضبطته المنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية منذ 2011، بواسطة قانون أساسي صادر في 2013 كرسه لاحقاً دستور جانفي 2014². وبذلك وُلد المسار في سياق ثوري يتسم بالارتجال وبالتالي سوف يخضع مفهوم العدالة الانتقالية ذاته لزمّن طويل لمحاولات التوظيف السياسي.

أ. "عدالة ثورية" متسرعة (جانفي/ كانون الثاني – أكتوبر/ تشرين الأول 2011)

أعلن الرئيس بن علي عشية سقوطه، أي يوم 13 جانفي 2011، عن تكوين لجننتين مستقلتين، تحقق الأولى في "ظواهر الفساد والرشوة وأخطاء المسؤولين" والثانية في "الأحداث والوفيات والتجاوزات" الحاصلة خلال المظاهرات³. كما سعى إلى تهدئة غضب المتظاهرين تجاه تصرفات عائلته وعائلة زوجته ليلي الطرابلسي المتهمتين بالوقوف وراء منظومة الفساد والنهب التي ما فتئت تنخر النظام الاستبدادي منذ بداية سنة 2000⁴.

وغداة رحيل بن علي إلى المملكة العربية السعودية في 15 جانفي 2011، عين الوزير الأول محمد الغنوشي حكومة مؤقتة وأنشأ لجننتي تحقيق⁵. تمثلت مهمة الأولى في التحقيق في قضايا الفساد والرشوة زمن حكم بن علي (1987-2011)⁶ بينما أسندت للثانية مهمة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المسجلة أثناء الانتفاضة⁷. اهتمت كل منهما بالتحقيق حول الفساد في ظل النظام السابق وحول القمع الحاصل أثناء أحداث 2010-2011 لكشف الحقيقة وذلك عبر تلقي شكاوى الضحايا ومساءلة الفاعلين المقترضين.

في أواخر كانون الثاني / جانفي 2011، وفي إطار قانون العفو التشريعي العام لفائدة المعتقلين السياسيين وقبل حتى التصريح به، أعلنت الحكومة عن إطلاق سراح 1800 شخص سجنوا بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب الصادر في 2003 أو كانوا محل متابعات قضائية بسبب أنشطتهم السياسية أو النقابية قبل 14 كانون الثاني / جانفي 2011⁸. مثل هذا العفو مطلباً تاريخياً في نظر العديد من مكونات المعارضة في عهد بن علي، لا سيما الحزب الديمقراطي التقدمي الذي يقوده نجيب الشابي وزير التنمية الجهوية في حكومة الغنوشي الثانية (27 كانون الثاني/جانفي-27 شباط / فيفري).

² أنظر القانون عدد 53-2013 المؤرخ في 24 ديسمبر/كانون الأول 2013 والمتعلق بتركيز العدالة الانتقالية وبكيفية تنظيمها.
³ أنظر "الخطاب الكامل للرئيس بن علي في 13 جانفي 2011"، بزنس نيوز في 13 جانفي/كانون الثاني 2011 Discours « intégral du président Zine al-Abidine Ben Ali du 13 janvier 2011 », (businessnews.com.tn)
⁴ Bob Rijkers, Caroline Freund et Antonio Nucifora, « All in the Family. State Capture in Tunisia », Policy research working paper 6810, Banque mondiale, mars 2014.
⁵ أنظر المرسومين عدد 7-2011 وعدد 8-2011 والمتعلقين بإنشاء اللجنة الوطنية للتحقيق حول الفساد والرشوة واللجنة الوطنية للتحقيق حول التجاوزات المسجلة خلال الفترة المتراوحة بين 17 ديسمبر/كانون الأول 2010 وتاريخ تحقيق هدفها. حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع مختصين في العدالة الانتقالية، تونس سبتمبر-نوفمبر / أيلول-تشرين الثاني 2015.
⁶ وهي اللجنة الوطنية للتحقيق في الفساد والرشوة المعروفة باسم "الجنة عبد الفتاح عمر" وهو أول رؤساءها. بين شباط / فيفري وتشرين الثاني / نوفمبر 2011، سجلت شكاوى حوالي 10000 شخص وأعدت 400 ملف يجمع أغلبها بين القضايا ذات الصبغة الاقتصادية وانتهاكات حقوق الإنسان (نهب، تهريب، عنف بوليسي). ثم سلمتها إلى هيئة قارة لمكافحة الفساد أنشئت في تشرين الأول / أكتوبر 2011. وإلى حد كتابة هذه الأسطر لم تتم أية محاكمة. وقد اشتكى آخر رؤسائها وهما سمير عنابي وشوقي الطيب (وهو عميد سابق للمحامين) من ضعف الإمكانيات المتوفرة لديهما وقلة تعاون القضاء معهما. أنظر "شوقي الطيب: ضخامة الفساد تجاوزت ما كانت عليه في عهد النظام السابق" إذاعة موزاييك.ف.م. بتاريخ 8 شباط / فيفري 2016. أنظر كذلك "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تشبه طائرة بدون وقود (سمير عنابي)"، وكالة تونس إفريقيا للأنباء (TAP)، 9 ديسمبر 2015؛ "شوقي الطيب يطالب بإمكانيات أكبر لفائدة هيئة مكافحة الفساد" بزنس نيوز، (businessnews.com.tn) 1 شباط / فيفري 2016.
⁷ وهي الهيئة الوطنية لتقصي الحقائق حول الانتهاكات المسجلة منذ يوم 17 كانون الأول / ديسمبر 2010 (تاريخ بداية الانتفاضة) والمعروفة بـ "لجنة بودربالة" نسبة إلى رئيسها توفيق بودربالة. بين شباط / فيفري 2011 وأيار / ماي 2012، قامت بدراسة 489 ملف يوجد من بينها 338 حالة وفاة و2147 جريح (كل ملف يمكن أن يحتوي على أكثر من حالة). أنظر:
Kora Andrieu, « Confronter le passé de la dictature en Tunisie: la loi de "justice transitionnelle" en question », Observatoire des mutations politiques dans le monde arabe, Institut de relations internationales et stratégiques (IRIS), mai 2014.
⁸ أنظر المرسوم عدد 1-2011 بتاريخ 19 شباط / فيفري 2011، الخاص بالعفو.

تمكن المتمتعون بالعمو من العودة إلى وظائفهم والحصول على تعويضات مالية⁹. وفي 2012 و 2013 صدرت عدة أحكام تشريعية وتريبيية خاصة بالمعنيين بذلك العمو وكذلك الجرحى وعائلات ضحايا الثورة، لضبط طرق التعويض وحساب نفقات التقاعد (معاش) كما وضعت إجراءات تخص إعادة بناء المسار المهني والانتداب المباشر في الوظيفة العمومية¹⁰.

كانت اللحظة ثورية والسياق السياسي سريع التطور. وفي 30 جانفي / كانون الثاني 2011، عاد راشد الغنوشي (وهو لا يمت بصلة للوزير الأول الحامل لنفس اللقب) قائد تشكيلة النهضة إلى تونس بعد 20 سنة قضاها في المنفى. حصل حزبه، وهو يضم من بين مناضليه ما يقارب الـ 15000 شخص تعرضوا في بداية التسعينات للاعتقال والتعذيب، على الاعتراف القانوني يوم 1 مارس/ آذار 2011¹¹. وفيما كانت الحركات الإسلامية تشهد صعوداً متزايداً في المنطقة باعتبارها أهم ضحايا الأنظمة المنهارة، تركزت مطالب نشطاء النهضة على التعويض عن التجاوزات السابقة.

وفي نفس الفترة، تحركت مجموعات محامين وجمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان وضحايا القمع في عهد نظام بن علي وكذلك الجرحى وعائلات القتلى من المتظاهرين خلال انتفاضة 2010 - 2011. وقامت برفع قضايا ضد المسؤولين أو المسؤولين السابقين من سياسيين وأمنيين ورجال أعمال رموز الفساد والعنف البوليسي زمن بن علي. وفي هذا السياق تم في 6 شباط / فيفري 2011، تجميد أنشطة الحزب المهيمن سابقاً، أي التجمع الدستوري الديمقراطي، قبل أن يقع حله بعد ذلك بشهر. صادرت الدولة ممتلكاته، خاصة مقره الكائن وسط العاصمة تونس. كما استُبعد مسؤولوه بكل بساطة من انتخابات المجلس الوطني التأسيسي¹².

رُفعت حوالي 550 قضية ضد ما يقارب الـ 50 شخصاً من بينهم الرئيس المخلوع وأفراد من عائلته، من أجل قضايا فساد¹³. وفي 14 آذار / مارس 2011، قامت اللجنة الوطنية للمصادرة حديثة التكوين بمصادرة أكثر من 285 شركة و 320 ملك من أملاك الرئيس السابق بن علي، الموجود في المنفى، وحوالي مائة من أقاربه¹⁴. وأحدثت وزارة المالية لجنة استعادة الأموال المنهوبة من الخارج ولجنة استعادة الأملاك المستولى عليها والمخفية في الخارج وكذلك لجنة إدارة الأملاك المصادرة¹⁵.

إهتم القضاء العسكري بالقضايا التي تورطت فيها قوات الأمن وشملت 23 شخصاً من بينهم الرئيس السابق بن علي، الموجود في المنفى، ووزيرين من وزراء الداخلية السابقين وأربعة مدراء عامين تابعين لنفس الوزارة و 16 من الضباط السامين مثلوا أمام المحكمة العسكرية الدائمة بالكاف، في الشمال الغربي للبلاد، بتهمة التواطؤ ومحاولة القتل عمداً. كما وُجّهت التهمة بقتل المتظاهرين إلى 43 شخصاً تابعين لقوات الأمن الداخلي أحيلوا على المحكمة العسكرية الدائمة بتونس. وصدرت ضد أغلبهم أحكام ابتدائية بالسجن لعدة سنوات تم التخفيض في مدتها في مرحلة الاستئناف¹⁶.

⁹ حتى 2016، تحصل 18850 مواطن على شهادة عفو. حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع عضو شبكة جمعيات حول العدالة الانتقالية، سوسة تشرين الأول/ أكتوبر 2015.

¹⁰ أنظر الأمر عدد 2013-2799 المؤرخ في 9 تموز / جويلية 2013 المتعلق بضبط أشكال وإجراءات النظر في مطالب التعويض ذات الطابع الاستعجالي والمقدمة من طرف أشخاص تمتعوا بالعمو التشريعي العام؛ الفصلان 32 و 33 من القانون عدد 2012-27 بتاريخ 29 كانون الأول / ديسمبر 2012 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2013، والأمر عدد 2013-3304 بتاريخ 12 آب / أوت 2013 الذي يضبط طرق تكفل الدولة بالمساهمات في أنظمة التقاعد، ومنح الشبخوخة والإعاقه والباقيين على قيد الحياة وقاعدة الحساب في إطار تسوية وضعية المنتفعين بالعمو العام؛ أمر رئيس الحكومة بتاريخ 7 كانون الثاني / جانفي 2014، المتعلق بالموافقة على الاتفاقية مع الصناديق الاجتماعية والخاص بتطبيق الأمر 2013-3304 بتاريخ 12 آب / أوت 2013؛ الأمر عدد 2012-3256 بتاريخ 13 كانون الأول / ديسمبر 2012 الذي يضبط إجراءات إعادة إدماج الأعوان العموميين المتمتعين بالعمو التشريعي العام وتسيوية أوضاعهم الإدارية؛ المنشور عدد 24 لرئيس الحكومة بتاريخ 1 آب / أوت 2013 المتعلق بتحقيق برنامج انتداب عناصر من عائلات الشهداء وجرحى الثورة والمنتفعين بالعمو التشريعي العام.

¹¹ هناك الآلاف من الناشطين الذين هاجروا خارج البلاد في تلك الفترة. لكن، خلافاً لفكرة شائعة، عندما اندلعت الانتفاضة في 2010-2011، لم تعد النهضة العدو للألد للمصالح الأمنية. فقد غادر آخر مناضليها السجن في 2008. وأصبح القمع مسلطاً على الجهاديين الذين سيتم إطلاق سراحهم في نطاق العفو الصادر في 19 شباط / فيفري 2011.

¹² أنظر المرسوم عدد 2011-35 بتاريخ 10 أيار / ماي 2011، المتعلق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي.

¹³ Wahid Ferchichi (dir.), « Transitional Justice in Tunisia. Finally the law ! October 2011-December 2013 », Centre Al-Kawakibi pour la transition démocratique, Programme des Nations unies pour le développement (PNUD) et Association de défense des libertés individuelles, Tunis, mai 2014, p. 49.

¹⁴ أنظر المرسوم عدد 2011-13 بتاريخ 14 آذار / مارس 2011، المتعلق بمصادرة الأملاك المنقولة وغير المنقولة.

¹⁵ صدرت 57 إنابة عدلية دولية لاسترجاع ممتلكاتهم الموجودة في دول عديدة. والإنابة العدلية الدولية هي مهمة تسند من طرف قاض إلى سلطة قضائية تابعة إلى دولة أخرى تتخذ باسمها تدابير قضائية. أنظر: «Récupération des biens spoliés». *Arabies*, novembre 2015. أنظر المرسوم عدد 2011-68 بتاريخ 14 تموز / جويلية 2011 المتعلق بإنشاء لجنة وطنية لإدارة الأصول والأموال المصادرة أو المسترجعة لفائدة الدولة.

¹⁶ وهو ما سيولد خيبة أمل عميقة لدى الجرحى وعائلات ضحايا الثورة. أنظر:

وبالنظر إلى المعايير الدولية الخاصة بالعدالة الانتقالية، اتسمت الأشهر الأولى بـ "الاضطراب"¹⁷. لم توجه المحاكمات الكبرى لوجوه من النظام السابق، والتي لم تنل حظوة إعلامية كبيرة، نحو البحث عن الحقيقة. ويعتبر أحد المناضلين الجمعيين أنه "وإن تم تجنب الملاحظات الانتقالية فقد شهدنا نوعاً من "العدالة الثورية" الخفية لصالح المنتصرين"¹⁸.

واعتبر العديد من المختصين أنه تم حرق مراحل العدالة الانتقالية. فعلى سبيل المثال أثيرت مسألة التعويضات المالية مباشرة من طرف مرسوم العفو التشريعي العام الصادر في شباط / فيفري 2011 دون أي توضيح دقيق حول طبيعة التجاوزات وحجمها وقبل أن يتم ضبط قائمة الضحايا¹⁹.

ب. توظيف مفهوم العدالة الانتقالية (2011-2013)

بعد انتخاب المجلس التأسيسي في تشرين الأول / أكتوبر 2011، انفتحت مرحلة انتقالية استمرت سنتين، تم خلالها محاولة إرساء مفهوم العدالة الانتقالية. تصدر حزب النهضة الإسلامي نتائج الانتخابات بجلاء تام وكون تحالفاً حكومياً، عرف باسم الترويكا، مع تشكيلتين علمانيتين من وسط - اليسار، وهما المؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل. وأصبحت انتفاضة 2010-2011 من مراجع النهضة التي وظفت مفهوم العدالة الانتقالية لغايات سياسية. وأفضى تفعيل الإجراءات القريبة من هذا المفهوم منذ كانون الثاني / جانفي 2011، إلى منافسة بين مجموعات مختلفة عانت من الدكتاتورية، ادعت كل منها تضررها أكثر من الأخرى²⁰.

خصصت الحكومة الجديدة وزارة للعدالة الانتقالية في حين أن كل الآليات التي أُحدثت منذ كانون الثاني / جانفي 2011 لم تسفر عن أي نتيجة حتى الآن، كما ظلت فكرة العدالة الانتقالية غامضة بالنسبة إلى غالبية السياسيين.

أسهمت العديد من المنظمات المحلية والدولية في هيكلة نموذج العدالة الانتقالية التونسي. فقد كانت البلاد عبارة عن مختبر متفرد في منطقة كان فيها هذا المفهوم جديداً إلى حد ما. وتعددت المبادرات من قبل المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والتي كانت تنشط منذ آذار / مارس 2011، إضافة إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية والمركز الدولي للعدالة الانتقالية وكذلك ثلاث جمعيات واتلافات جمعياتية تونسية، لنشر مفهوم العدالة الانتقالية لدى الترويكا²¹.

وفي بداية 2012، وافق وزير حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية سمير ديلو، وهو من إطارات النهضة، على المساعدة التقنية والمالية المقدمة من طرف المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والمركز الدولي للعدالة الانتقالية. وفي نيسان / أبريل 2012 أطلقت وزارته الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية، بالتعاون مع المفوضية السامية المذكورة بهدف بلورة قانون أساسي يؤطر هذا المسار²² كما نُظمت حملة هدفها "التعريف أكثر بمفهوم العدالة الانتقالية". وفيما بين 16 أيلول / سبتمبر و7 تشرين الأول / أكتوبر 2012 تولت لجنة وطنية للحوار حول العدالة الانتقالية، سميت "اللجنة الفنية" وضمت ممثلين عن خمس

«Flawed Accountability, Shortcomings of Tunisia's Trials for Killings during the Uprising», Human Rights Watch, 12 janvier 2015.

¹⁷ حوار مجموعة الأزمات الدولية مع خبير أجنبي في العدالة الانتقالية، تونس، تشرين الأول / أكتوبر 2015.

¹⁸ حوار مجموعة الأزمات الدولية مع مع مناضل جمعياتي، أيلول / سبتمبر 2015.

¹⁹ وقع إتمام هذا النص بالمرسوم عدد 2011-97 بتاريخ 24 أكتوبر 2011. يحدد هذا الأخير التعويضات المالية والرمزية للشهداء الثورة وجرحها وينص خاصة على إطلاق أسماء شهداء على أنهب وشوارع وساحات عامة تخليداً لذكورهم ويعلن يوم 14 كانون الثاني / جانفي عيداً وطنياً. أنظر المرسوم 2011-97 بتاريخ 24 تشرين الأول / أكتوبر 2011 المتعلق بالتعويض لشهداء وجرحى ثورة 14 كانون الثاني / جانفي 2011. حوار مجموعة الأزمات الدولية مع مختصين في العدالة الانتقالية، تونس أيلول / سبتمبر - كانون الأول / ديسمبر 2015.

²⁰ ينطبق هذا الوضع خاصة على المناضلين الإسلاميين ومناضلي أقصى اليسار، والعائلات المتضررة خلال احتجاجات الحوض المنجمي في 2008 وخلال ثورة 2010-2011. أنظر «La participation des victimes au processus de justice transitionnelle en Tunisie: participer, c'est avoir de l'espoir», Baromètre de la justice transitionnelle, octobre 2015.

²¹ وهي مركز الكواكبي، وهو جمعية تونسية يرأسها محسن مرزوق، مناضل من أقصى اليسار في الثمانينات والكاتب العام لنداء تونس لاحقاً في 2015، والتنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية (CNIJT) وهي شبكة مكونة من المنظمات الجمعياتية الهامة والمهنية والنقابية يقوم المحامي عمر الصفاوي بتنشيطها، وهو كذلك عضو في مجموعة المحامين الـ25، ومن أبرز المحرضين على التتبعات العنصرية ضد أعضاء النظام السابق ورجال الأعمال في 2011، إضافة إلى مركز تونس للعدالة الانتقالية.

²² وقد نص عليه القانون الدستوري المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلطة العمومية (وهي عبارة عن دستور صغير مؤقت صادق عليه المجلس التأسيسي في كانون الأول / ديسمبر 2011). أنظر الفصل 24 من القانون الدستوري عدد 6-2011 بتاريخ 16 كانون الأول / ديسمبر 2011.

شبيكات من المجتمع المدني (ينتمي أعضاؤها في أغلبهم إلى أقصى اليسار وإلى الحركة الإسلامية)، تنظيم 24 استشارة عامة في كامل البلاد²³.

والملاحظ أن أولوية الوزارة تمثلت في تطبيق محور جبر الضرر المضمن في قانون العفو الصادر في شهر شباط / فيفري 2011. وبتخصيص وزارة لها، ساهمت الترويكافيا في ربط مسار العدالة الانتقالية بالدفاع عن المصالح المادية للإسلاميين. فقد قُدمت وعود بتعويضات هامة لضحايا النظام السابق دون حصول أي تعريف لهم ودون "أن تكون للجان المكلفة بالتعويضات المالية رؤية شاملة للتجاوزات المرتكبة"²⁴.

لكن هذه الإرادة سرعان ما اصطدمت بعراقيل. فالحكومة لم تكن، لأسباب إدارية واقتصادية وسياسية، قادرة على الوفاء بالتزاماتها²⁵. ومن أجل الحصول على تعويضات، تقدم بعض المواطنين بشهادات طبية مزورة بهدف إدماجهم في قائمة "جرحي وشهداء الثورة"²⁶. احتجت العائلات التي تعرضت لقمع قوات الأمن أثناء الحركة الاحتجاجية للحوض المنجمي (في الجنوب الشرقي) في 2008 على المرسوم الذي يحدد بداية الثورة بـ 17 كانون الأول / ديسمبر 2010، معتبرة أن لها الأسبقية في الانتفاضة²⁷. وحسب أحد المختصين، أحس العديد من ضحايا النظام السابق بالخيبة:

لقد ذاقوا الأمرين للحصول على شغل في الوظيفة العمومية أو حتى الحصول على تعويض مالي بسيط. وحتى أولئك الذين تحصلوا على ما نص عليه القانون لم يكونوا بدورهم راضين²⁸.

منذ صيف 2012، أثمرت النهضة، حتى في الأوساط الشعبية التي مثلت قلب المصوتين لها في انتخابات 2011، باستعمال التدابير الخاصة بالعفو التشريعي العام لتفضيل أنصارها وممارسة الزبونية وتعيين نشاطها والمؤيدين لها في الوظيفة العمومية بهدف إحكام سيطرتها عليها²⁹. وهو ما كذبه مناضلو أحزاب الترويكافيا، خاصة النهضة، مؤكداً خلاف ذلك، على أن الصعوبات التي يواجهها الضحايا للحصول على التعويضات هي نتيجة لأفعال تشويش نابعة من "الدولة العميقة". أي أن القوى "المضادة للثورة" نجحت بفضل تواجدها في صلب الإدارة العمومية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية في عرقلة الإجراءات البيروقراطية الخاصة بتقديم التعويضات (بالإكثار من الإجراءات الشكلية وتشديد اللجان في وزارات عديدة)³⁰.

وفي ذات الوقت استعمل القياديون في النهضة مفهوم العدالة الانتقالية للتفاوض مع أتباع النظام البائد من جهة والمؤيدين لها من جهة ثانية. فتجاه السياسيين ورجال الأعمال القريبين من بن علي والمتخوفين من إخضاعهم يوماً ما للمحاسبة، عبر المسئولون الإسلاميون عن استعدادهم لطفي صفحة الماضي مع التلميح إلى مسار غامض للعدالة الانتقالية. وهو ما يؤكد أحد المتعاطفين مع الحزب الإسلامي بقوله:

²³ وهي مركز الكواكبي والتنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية والمركز التونسي لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، وهي جمعية غير معروفة كثيراً يرأسها أحد أقرباء نور الدين البحيري وزير العدل في حكومة الترويكافيا، والشبكة التونسية للعدالة الانتقالية وهي ائتلاف جمعياتي مرتبط بالنهضة يقوم بتنسيق كمال الغربي. شارك 1800 مواطن في المشاورات. أنظر: حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع أعضاء اللجنة الفنية، تونس، كانون الأول / ديسمبر، 2015.

Wahid Ferchichi (dir.), « Transitional Justice in Tunisia. Finally the law! October 2011-December 2013 », op. cit.

²⁴ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع مختص في العدالة الانتقالية، تونس، تشرين الأول / أكتوبر، 2015.

²⁵ أنظر المرسوم عدد 2011-97 بتاريخ 24 تشرين الأول / أكتوبر، 2011.

²⁶ أنظر القانون عدد 2012-26 بتاريخ 24 كانون الأول / ديسمبر 2012 المنقح والمكمل للمرسوم عدد 2011-97 بتاريخ 24 تشرين الأول / أكتوبر 2011، مرجع مذكور. كما أن قائمة "جرحي وشهداء الثورة" التي تمكن من التمتع بالتعويض لا تزال إلى حد كتابة هذه السطور غير مكتملة.

²⁷ أنظر المرسوم عدد 2011-97 بتاريخ 24 تشرين الأول / أكتوبر 2011، مرجع مذكور.

²⁸ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع خبير دولي في العدالة الانتقالية، تونس، أيلول / سبتمبر، 2015.

²⁹ في تموز / جويلية 2012 أثار حسين الديماسي، وهو شخصية يسارية كان آنذاك وزيراً للمالية، جدلاً حول النصيب العام المخصص من ميزانية الدولة لخلاص المتأخر من أجور ضحايا بن علي وترقياتهم المهنية وهم في الغالب من مناضلي النهضة. أنظر موقع كابيتاليس بتاريخ 1 أوت / أوت 2012، « Tunisie. L'indemnisation des anciens détenus politiques fait débat »

Kapitalis (kapitalis.com), 1^{er} août 2012.

أنظر كذلك القانون عدد 2012-4 بتاريخ 22 حزيران / جوان 2012 المتضمن ترتيبات استثنائية تتعلق بالانتداب في القطاع العمومي والأمر عدد 2012-3256 بتاريخ 13 كانون الأول / ديسمبر 2012، الذي يضبط إجراءات إعادة إدماج الموظفين العموميين المتمتعين بالعفو التشريعي العام وتسوية وضعياتهم الإدارية.

³⁰ مجموعة الأزمات الدولية مع ناشطين إسلاميين، تونس العاصمة، 2012-2015.

لوحث النهضة بالعدالة الانتقالية كما لو كانت سيفاً مسلطاً فوق رؤوس رجال الأعمال الفاسدين والجلادين. كان الحزب يقول لهم: أنظروا نحن لم ننتقم بالدم تجاه ما فعلتموه، لكننا نستطيع القيام به عن طريق العدالة الانتقالية". لقد جاء هذا المفهوم في أوانه لتخويفهم³¹.

أما تجاه حلفاءهم، فيقدم قياديو النهضة العدالة الانتقالية كما لو كانت بديلاً جدياً لمشروع القانون المعروف بـ"تحسين الثورة". تم إيداع هذا الأخير في نيسان / أبريل 2012 من طرف حزب المؤتمر من أجل الجمهورية لدى المجلس التأسيسي، وكان هدفه إقصاء الأفراد الذين اشتركوا مع النظام السابق، لا سيما أولئك الذين شغلوا وظائف في الحكومة أو الحزب الحاكم، مدة 10 سنوات من الحياة السياسية³². حظي هذا المشروع بمساندة غالبية نواب النهضة والكثير من مناضليها، الذين اعتبروا أنفسهم فاعلين في انتفاضة 2010-2011، وخاصة أعضاء روابط حماية الثورة³³. تأجل المشروع عدة مرات بسبب التوترات السياسية، خاصة بعد اغتيال محمد البراهمي واعتصام باردو في صيف 2013، وأفضى التصويت في المجلس الوطني التأسيسي في نيسان / أبريل 2014 إلى التخلي عنه بفارق صوت واحد³⁴.

وضع العديد من الإسلاميين ومن مناضلي المؤتمر من أجل الجمهورية كل آمالهم في القطع مع الدكتاتورية في هذا المشروع الذي "يحول دون العودة السريعة لأزلام النظام السابق" كما يذكر أحدهم³⁵.

ومع ذلك فقد أفتق القياديون في النهضة نوابهم وكذلك أغلبية النواب المؤيدين للترويك، بأن العدالة الانتقالية أيضاً لا تقل ثورية ويجب تفضيلها، خاصة وأن الجارة ليبيا كانت تمر بأحداث عنيفة منذ أن طبقت بها إجراءات مماثلة³⁶. رأت الشخصيات المعنية بقانون "التحصين"، لا سيما أعضاء التشكيلات المتمخضة عن الحزب الدستوري المنحل في العمل البيداغوجي للدائرة المسيرة للحزب الإسلامي، وخاصة زعيمها التاريخي راشد الغنوشي، إشارة تهدئة قد تنتهي بمصالحة حقيقية بين النهضة والمسؤولين السابقين في نظام بن علي³⁷.

في تونس، يربط المواطنون العدالة الانتقالية بإجراءات العفو السياسي والتعويضات المالية والرمزية التي أرستها الحكومات المؤقتة والترويك بعد رحيل بن علي، إضافة إلى الإجراءات الجزائية التي اتخذت في تلك

³¹ حوار مجموعة الأزمات الدولية مع مناصر للإسلاميين من منطقة القيروان في آذار / مارس 2014.

³² كما يهيم كل مواطن ساند علنا ترشح بن علي للانتخابات الرئاسية المبرمجة في 2014 زمن الرئيس المخلوع. كان من المنتظر أن يشمل الإقصاء عددا أكبر من أولئك الذين أقصوا بمناسبة انتخابات 2011 ويغطي فترة زمنية أكثر طولا. أنظر مشروع القانون الأساسي عدد 85/2012 المتعلق بالتحصين السياسي للثورة (المقدم من طرف 71 نائبا تماشيا مع مقتضيات الفصل 108 من النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي)، أنظر موقع مرصد 30 تشرين الثاني / نوفمبر Marsad (marsad.tn), 30 novembre 2012.

³³ هذه الروابط موروثه عن لجان حماية الثورة التي نشأت بصفة عفوية بعد رحيل بن علي من طرف شبان غير منتمين حزبيًا ونقابيين وقوى سياسية علمانية. في 2012-2013 أصبحت تتكون في أغلبها من مناضلي النهضة والمتعاطفين معها ومن المواطنين المساندين للترويك أو الناقدين لها باسم الثورة والإسلام. قامت هذه الروابط ببيت الرعب لدى العديد من أعضاء الجمعيات والأحزاب السياسية العلمانية ولجأت حتى إلى استعمال العنف. قامت حكومة المهدي جمعة (2014-2015) بحلها طبقا للاتفاقات المبرمة في أواخر 2013 في إطار الحوار الوطني. ولا تزال اليوم، أي في 2016، بعض بقاياها موجودة. أنظر مجموعة الأزمات الدولية، التقرير رقم 137، بتاريخ 13 شباط/فيفري 2013 rapport Moyen-Orient et Afrique du Nord de Crisis Group N°137, Tunisie : violences et défi salafiste, 13 février 2013, p. 48.

أنظر كذلك: الإحاطة السياسية لمجموعة الأزمات الدولية بتاريخ 5 حزيران / جوان 2014 Briefing Moyen-Orient et Afrique du Nord de Crisis Group N°37, L'exception tunisienne : succès et limites du consensus, 5 juin 2014.

³⁴ أنظر موقع هافينغتون بوست المغرب بتاريخ 30 نيسان / أبريل 2014.

Monia Ben Hamadi, «Tunisie: L'exclusion des collaborateurs de l'ancien régime rejetée... à une voix près !», Huffington Post Maghreb (huffpostmaghreb.com), 30 avril 2014.

³⁵ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع مؤيدين للترويك.

³⁶ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع نشطاء إسلاميين، تونس، 2012-2015. تم تبني "قانون العزل السياسي" في ليبيا في 5 أيار / ماي 2013. أرغم هذا القانون العديد من الشخصيات السياسية المؤثرة على مغادرة الساحة السياسية بالرغم من مساندتها لتقويض نظام معمر القذافي في 2011. واعتبر العديد من الملاحظين، خاصة منظمة الأمم المتحدة، أن هذا القانون ساهم في زعزعة استقرار البلاد ولعب دورا لا يستهان به في الصراع الذي اندلع في 2014. أنظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية: ليبيا:

البناء السليم على مفاوضات جنيف بتاريخ 26 شباط/فيفري 2015.

³⁷ يستمد التيار الدستوري الذي يمثل "نداء تونس" امتداده الليبرالي، مرجعيته من ميراث الحبيب بورقيبة رئيس تونس المستقلة الأول وبدرجة أقل من الرئيس بن علي. وهو ممثل اليوم في المشهد السياسي بالحركة الدستورية التي يرأسها حامد القروي وكان وزيرا أول في عهد بن علي. ويحتل كل من كمال مرجان ومحمد جغام ووزير دفاع سابقين، منصب رئيس ونايب رئيس للمبادرة الدستورية، وهو حزب يدعي كذلك نفس المرجعية. تضم الحركة الدستورية أساسا مناضلين من الساحل (الساحل الشرقي) منيت النخب السياسية في البلاد منذ الاستقلال وأغلب الإطارات السامية في عهد النظام السابق. أنظر حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع قيادي التشكيلية الدستورية ومناضلين في نداء تونس، تونس، 2014.

الفترة. أما النهضة فقد وظفت المفهوم في سبيل التهذنة والتفاوض مع وجوه النظام السابق موحية في نفس الوقت إلى مناضليها ومؤيديها بأن العدالة الانتقالية تتمثل في محاسبة المسؤولين عن الديكتاتورية.

في الواقع، إن الموازنة بين مفهومي، العدالة الانتقالية و"العدالة الثورية"، وهما في الأصل متباعين، حملت المطالبين بالطبيعة الجذرية على الانتظار والنظر إلى العدالة الانتقالية كما لو كانت آلة سحرية قادرة على حل مجمل مشاكل البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي طرحها انتفاضة 2010 - 2011. يؤكد أحد الشبان المؤيدين للثورة سنة 2013 بـ "أن تركيز مسار عدالة انتقالية يضاهي القيام بثورة فعلية"³⁸.

ج. القانون الأساسي للعدالة الانتقالية (كانون الأول / ديسمبر 2013)

ساهم توجه التطلعات الثورية نحو العدالة الانتقالية وتوظيفها السياسي في تعزيز صلاحيتها، إلا أن عملية التطبيق الفعلي أصبحت أكثر صعوبة. فمن جهة، قادت ضخامة المطالبات بالتنمية الجهوية في الولايات الداخلية المحرومة قبل انتفاضة 2010-2011 وبعدها إلى توسيع مفهوم الضحية إلى " المناطق التي عرفت التهميش أو الإقصاء المنظم"³⁹. ومن جهة أخرى، أدى التنافس الحاصل بين الضحايا من ناشطي أقصى اليسار والإسلاميين في صلب اللجنة الفنية المكلفة بإعداد الإطار القانوني للعدالة الانتقالية، إلى تمديد فترة الانتهاكات: إذ حددت بدايتها بأواسط الخمسينات بدل حصرها في عهد نظام بن علي⁴⁰.

وبذلك تميز القانون الأساسي الصادر في كانون الأول / ديسمبر 2013 والمتعلق بتركيز العدالة الانتقالية وتنظيمها والمعروف بالقانون 53، وصادق عليه المجلس التأسيسي شهراً قبل انتهاء أشغاله، باتساعه وضابته⁴¹. يؤكد على ذلك مسؤل في جمعية عضوة في اللجنة الفنية إذ يقول " كلما كثر النقاش بيننا كلما ازداد مجال تطبيق العدالة الانتقالية اتساعاً. كان كل واحد يريد أن يرى في نفسه ضحية"⁴².

تضمن القانون 53، سبعون بنداً لتحديد أسس العدالة الانتقالية في تونس (الحقيقة، التتبع، التعويضات، إصلاح المؤسسات). كما مكن من إرساء هيئة عمومية مستقلة تتمتع باستقلالية مالية وإدارية⁴³ دعت "هيئة الحقيقة والكرامة" تضم 15 عضواً تم اختيارهم بالتوافق من طرف لجنة برلمانية خاصة. حددت مهمة هيئة الحقيقة والكرامة في أربع سنوات، مع إمكانية إضافة سنة لتحديد التوصيات. تتمتع الهيئة نظرياً باختصاصات واسعة جداً⁴⁴. إذ تتوفر لديها لجنة تحكيم وسلطات شرطة قضائية كما أنه بإمكانها اللجوء إلى دوائر قضائية مختصة تتولى النظر في القضايا المتعلقة بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان (التعذيب، القتل العمد، العنف الجنسي)، وللحقوق السياسية (تزوير الانتخابات، والنفي السياسي القسري) وللحقوق الاجتماعية والاقتصادية (الفساد، اختلاس الأموال العمومية)⁴⁵.

يتفق الخبراء المحليون والدوليون على اعتبار حصول مسار عدالة انتقالية ذات كفاءة في ميادين متعددة سابقة عالمية. فلا توجد، حسب رأيهم، أية تجربة سابقة تسمح بالتنبؤ بنجاحها أو فشلها. "أن تهتم عدالة انتقالية في

38 حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع مناضل شاب قريب من الترويك سابقاً، تونس، أيار / ماي 2013.

39 أنظر القانون الأساسي عدد 53-2013، مرجع مذكور.

40 تم توسيع هذه المدة بعد نقاشات بين أعضاء اللجنة الفنية المنتهين في أغلبهم إلى أقصى اليسار والقومية العربية والحركة الإسلامية. طالب الأولون بتمديد العدالة الانتقالية إلى فترة الرئيس بورقيبة (1957-1987) حتى تؤخذ بعين الاعتبار انتهاكات حقوق الإنسان التي طالت مناضليهم خلال السبعينات. حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع أعضاء من اللجنة الفنية، تونس، تشرين الأول / أكتوبر، 2015.

41 أنظر القانون الأساسي عدد 53-2013، مرجع مذكور. كلفت اللجنة الوطنية للحوار حول العدالة الانتقالية (اللجنة الفنية) التي تم تعيين أعضائها من طرف الترويك بتنظيم الاستشارات في المستوى الوطني في تشرين الأول / أكتوبر 2012 - أيلول / سبتمبر، وبصياغة أولية لمشروع القانون. حوّرت هذه الصياغة في مجلس الوزراء ثم خضعت للتعديل من طرف لجنة التشريع العام في المجلس الوطني التأسيسي وخضعت مجدداً للمناقشة والإثراء في جلسة عامة قبل أن يتم تبنيها من طرف نواب التأسيسي المنتهين في غالبيتهم إلى أحزاب الترويك.

42 حوار مجموعة الأزمات الدولية مع أعضاء من اللجنة الفنية، تونس، تشرين الأول / أكتوبر، 2015.

43 أنظر القانون الأساسي عدد 53-2013، مرجع مذكور.

44 تسمح لها بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية المرتكبة بين 1 جوان/حزيران 1955 إلى غاية 24 ديسمبر/كانون الأول 2013، تاريخ إصدار القانون 53. وهي مطالبة بتقديم قائمة الضحايا وجمع شهاداتهم وتحديد مسؤوليات المؤسسات العمومية وإنشاء قاعدة بيانات حول هذه الانتهاكات وتحديد أسبابها. كما تتولى الهيئة جبر الضرر للضحايا في الحالات العاجلة وتقديم التوصيات المتعلقة بجبر الضرر الفردية والجماعية وإصلاح المؤسسات وإبعاد المتسببين في الانتهاكات ومن ساعد عليها عن الإدارة وتحقيق المصالحة الوطنية وحفظ الذاكرة الوطنية والأرشيفات.

45 وذلك حسب دراسة للمركز الدولي للعدالة الانتقالية: "ينص القانون على أن دوائر مختصة سوف تقوم بالبت في القضايا المحالة إليها [من قبل هيئة الحقيقة والكرامة]. ومع ذلك فإن المادة 42 من نفس القانون تقر بأن الهيئة سوف تحيل القضايا التي ثبت فيها حصول انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان إلى النيابة العامة. ولم يقع توضيح مستوى الإثبات اللازم الذي يسمح للهيئة بتمرير قضية إلى دائرة مختصة"، أيلول/سبتمبر 2015، Rim El Gantri, «Tunisia in Transition», Briefing du CIJT, 2015, septembre 2015.

أن واحد بانتهاكات الحقوق المدنية والسياسية والانتهاكات الاقتصادية والاجتماعية هو أمر جديد كلياً " حسب ما أعلنه أحدهم⁴⁶. فمنذ 2013 وفي الوقت الذي عبّر فيه بعض الخبراء عن حماسهم تجاه هذه التجربة التي قد تجعل من تونس مختبراً لتطورات نظرية جديدة حول العدالة الانتقالية فإنهم تخوفوا، وهي خشية مشروعة، من اصطدام المسار بمقاومات جديدة⁴⁷.

تحتاج هيئة الحقيقة والكرامة لكي تشتغل إلى المؤسسات العمومية الأخرى. وبالرغم من إكراهات الإطار القضائي، فإن شكل العدالة الانتقالية ارتبط ارتباطاً وثيقاً بميزان القوى السياسي. وفي هذا السياق يعبر مناضل جمعي شاب عن أسفه قائلاً:

قانون 53 هو عبارة عن ذر الرماد في العيون. هيئة الحقيقة والكرامة هي شكله العملي، لكن الكل يعلم أن أحسن وسيلة لدفن مشروع ما هو إنشاء هيئة أو لجنة لتنفيذه تتسع صلاحياتها بحيث لا يجد أي شخص مكانه فيها⁴⁸.

ونظراً لاتساع صلاحيات هيئة الحقيقة والكرامة وظرفية الاستقطاب التي فرض فيها مفهوم العدالة الانتقالية في تونس، فليس غريباً أن يظل تحقيقها رهاناً سياسياً كبيراً يثير في أن واحد الخشية والتردد كما الآمال والخبية المرتقبة. وقد ازدادت هذه الظاهرة حدة على إثر إعادة تركيب المشهد السياسي في أواخر 2014.

⁴⁶ حوار مجموعة الأزمات الدولية مع خبير في برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تونس، تشرين الأول/أكتوبر، 2015.

⁴⁷ أنظر: Kora Andrieu, *La justice transitionnelle* (Paris, 2012). Voir également Kirsten J. Fisher et Robert Stewart, *Transitional Justice and the Arab Spring* (Londres et New York, 2014).

حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع خبراء دوليين في العدالة الانتقالية، تونس، أيلول / سبتمبر- كانون الأول/ديسمبر، 2015.

⁴⁸ حوار مجموعة الأزمات الدولية مع مناضل جمعياتي في تشرين الأول / أكتوبر 2015.

III. طي صفحة الثورة؟

أ. التركيبة السياسية الجديدة

منذ فوز الباجي قايد السبسي، مؤسس حزب نداء تونس، في الانتخابات الرئاسية التي جرت في كانون الأول / ديسمبر 2014 وتشكيل حكومة الائتلاف، في بداية 2015، على إثر انتخاب مجلس نواب الشعب، تعقدت الوضعية السياسية⁴⁹. ورغم أن حملة نداء تونس الانتخابية تمحورت حول معاداة الإسلام السياسي والوعود بغلق قوسي الترويكيا، فقد سعى إلى تشكيل حكومة مع حزب النهضة الإسلامي وأصبحت التشكيلتان تصوتان كرجل واحد في المجلس النيابي⁵⁰.

اتخذ العديد من مساندي النهضة مواقف مؤيدة للتقارب مع نداء تونس⁵¹ مؤكداً خاصة على أهمية هذه الإستراتيجية في تجنب البلاد انقلاباً على الطريقة المصرية⁵².

وفي صلب نداء تونس، اتخذ المناضلون السابقون في حزب بن علي، أي التجمع الدستوري الديمقراطي، والذين وجدوا أنفسهم في شق حافظ قائد السبسي، ابن رئيس الجمهورية، موقفاً أكثر تأييداً للتحالف مع النهضة من النشطاء القريبين من المعارضة الديمقراطية زمن بن علي (الشيوخ القدامى والأعضاء الآخرون من أقصى اليسار والقوميون العرب والبقاييون من الإتحاد العام التونسي للشغل وأعضاء الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات)⁵³. ويعتبر البعض من قداماء التجمع الدستوري الديمقراطي الذين كانوا في أغلبهم مناضلين من الدرجة الثانية، أن الأحوال تغيرت وأن النهضة أصبحت حليفاً لا محيد عنه، خاصة فيما يتعلق بمقاومة عنف الجهاديين⁵⁴.

يبدو أن التركيبة السياسية الجديدة قد شجعت المسؤولين السياسيين بما فيهم الإسلاميين على طي صفحة الثورة وكل ما يذكر الناس بها. فالنهضة التي اعتبر فوزها في تشرين الأول / أكتوبر 2011 تعبيراً عن

⁴⁹ تضم هذه الحكومة التي تكونت في فيفري/شباط 2015 وحورت في كانون الثاني / جانفي 2016، وزراء مستقلين وأعضاء من أربعة أحزاب ليبرالية ومحافظية: نداء تونس والنهضة والإتحاد الديمقراطي الحر وأفاق تونس. أما تشكيلات أقصى اليسار والقوميين العرب المتجمعة في الجبهة الشعبية فقد تحصلوا على 15 مقعداً من جملة 217 في مجلس نواب الشعب واحتلوا المرتبة الثالثة بعد نداء تونس والنهضة. اختارت الجبهة الشعبية البقاء في المعارضة البرلمانية التي تعد 38 نائباً.

⁵⁰ خلال الأشهر التي سبقت انتخابات أواخر 2014، تركزت حملة المعلقات التي قام بها حزب نداء تونس على إنهاء عهد الترويكيا المؤقتة والسعي إلى ربط صورتها بالفضلات المرمية في الشوارع وغلاء المعيشة والإرهاب. وخلال حملته الانتخابية، ركز السبسي مؤسس الحزب في عديد المرات على رد الاعتبار لهيئة الدولة، وإعادة العلاقات الدبلوماسية مع نظام بشار الأسد التي قطعت زمن حكم الترويكيا وتدعيم العلاقات مع مصر عبد الفتاح السيسي. وأكد في ذلك التاريخ على أن القاعدة الانتخابية للمنتخب المرزوقي، مؤسس المؤتمر من أجل الجمهورية وكان آنذاك رئيساً للجمهورية، تتكون من إسلاميين وسلفيين ومتطرفين وجهاديين. أنظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية بتاريخ 19 ديسمبر 2014: *Rapport de Crisis Group Moyen-Orient et Afrique du Nord: 2014* N°44, *Élections en Tunisie: vieilles blessures, nouvelles craintes*, 19 décembre 2014.

أنظر كذلك موقع نواة بتاريخ 28 تشرين الثاني / نوفمبر 2014: *Thierry Brésillon, « Tunisie: la présidentielle réveille 2014 les vieilles fractures »*, Rue 89 (rue89.nouvelobs.com), 2 décembre 2014 ; *Yassine Bellamine, « Les discours fétides de Marzouki et de Caïd Essebsi ou comment faire tanguer une démocratie fragile »*, Nawaat (nawaat.org), 28 novembre 2014.

⁵¹ تويد الأغلبية في صلب نداء تونس والنهضة تقاسم السلطة بين الحزبين. ومع اقتراب موعد الانتخابات البلدية المبرمجة في سنة 2016 يقترح نشطاء من نداء تونس والنهضة تكوين قائمات مشتركة في بعض الدوائر. ويتجلى هذا التقارب في العودة إلى عبد العزيز الثعالبي الوجه المحافظ ذي التوجهات العروبية ومؤسس الحركة الوطنية في العشرينيات من القرن الماضي الذي تعرض لاحقاً، أي بعد 1934، إلى التهميش من طرف بورقيبة. أما مناضلو نداء تونس المنبثقين من التجمع فيسترجعون بدورهم عبد العزيز الثعالبي بوصفه الجد المشترك للدستوريين والإسلاميين. كما تتعدد تصريحات النهضة اليوم التي تعتبره مرجعية. يبدو أن النهضة التي أعلنت عن تنظيم مؤتمرها الخارقي للعادة في 2016، هي في طور التخلي عن مرجعياتها الإسلامية لكي تصبح حزب حكومة (من ذلك الفصل بين الدعوي والسياسي على غرار حزب العدالة والتنمية المغربي متخلفة عن الإسلام كمشروع سياسي شامل). أنظر: لقاءات مجموعة الأزمات الدولية مع مختص في التكوين الانتخابي، قيادي سابق في التجمع المنحل، مؤيد للنهضة، أيلول / سبتمبر – تشرين الأول / أكتوبر، 2015.

⁵² حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع مناضلين ومؤيدين للنهضة، أيلول / سبتمبر - تشرين الأول / أكتوبر، 2015.

⁵³ منذ حلول السبسي بقصر قرطاج، ازدادت الصراعات حدة في صلب نداء تونس وأدت في بداية 2016 إلى سلسلة من الاستقالات وإلى تكوين كتلة "الحرّة" وهي كتلة برلمانية مكونة من 22 نائب. ولهذه التوترات أوجه عديدة، منها الصراعات حول خلافة الرئيس البالغ من العمر 89 سنة والتعيينات الخاضعة لمبدأ المحاباة داخل الحزب والتموقع بالنسبة إلى المكتب الرئاسي وسياساته والتحالفات المؤقتة بين الكتل لأغراض خاصة والتناقضات الحاصلة بين مختلف شبكات الزبونية والجهوية ووجود انشقاقات إيديولوجية تتعلق بالموقف الواجب تبنيه تجاه النهضة، إلخ. أنظر: حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع مناضلين ومناصرين لنداء تونس، تونس، 2014-2015. أنظر أيضاً "محسن مرزوق يعلن عن استشارة وطنية بخصوص حزبه الجديد" شمس ف.م (shemsfm.net) 10 كانون الثاني / جانفي 2016.

⁵⁴ موقف الحزب الإسلامي أقرب إلى الموقف الجزائري لا سيما فيما يتعلق بليبيا، من "يسار نداء تونس". ونظراً لتأثير الجارة الجزائر فإن هذا المعطى يشكل مبرراً له وزنه لفائدة التقارب بين التشكيلتين. أنظر: لقاءات مجموعة الأزمات الدولية مع موظفين سامين وقدماء مناضلين في التجمع قريبيين من نداء تونس، تونس وسوسة 2015.

وجود "شعور بالذنب لدى العديد من التونسيين الذين لم يحركوا ساكناً للدفاع عن الإسلاميين المعذبين والمسجونين في ظل النظام السابق"، لم تعد تعتبر ثورة 2010-2011 مرجعاً في بياناتها⁵⁵. كما يرى بعض الموظفين الساميين والمناضلين السابقين في التجمع الدستوري الديمقراطي القريبين من نداء تونس أن العدالة الانتقالية قد طبقت في 2011 و2012. وبذلك يصبح النسيان ضماناً للاستقرار⁵⁶. ذلك ما يؤكد قيادي سابق في التجمع إذ يقول:

عاد راشد الغنوشي من المهجر. وأطلق سراح أبي عياض⁵⁷. سُجن كل من محمد علي القزوعي ومحمد الغرياني سنتين نافذتين⁵⁸. هذا كافٍ لقد حصلت العدالة الانتقالية. ما الذي سنقوم به الآن؟ هل نحاكم الأميين؟ أم رجال الأعمال؟ رفضت النهضة التصويت على قانون إقصاء التجمعيين السابقين في المجلس الوطني التأسيسي واليوم يعمل هذا الحزب جنباً إلى جنب مع نداء تونس الذي يوجد في صلبه العديد من الأوفياء لبين علي. رضي الخصمان ولم يرض القاضي. لم يعد بإمكاننا إضاعة الوقت في اجترار الماضي. فهناك رهانات أكثر أهمية مثل المسائل الاقتصادية والأمنية⁵⁹.

وعلى مستوى إعادة ترتيب الذاكرة، وجد ضحايا النظام السابق، لا سيما "جرحي وشهداء الثورة"، أنفسهم في مكانة ثانوية مقارنة بعناصر قوات الأمن (الجيش والأمن الوطني والشرطة) الذين قتلوا في المواجهات مع المجموعات الجهادية بين 2012 و2016، وبوجهي المعارضة، شكري بلعيد ومحمد البراهمي، الذين اغتيلوا في شباط / فيفري وتموز / جويلية 2013، وحظي جميعهم برتبة "الشهيد"⁶⁰.

يجد المواطنون العاديون صعوبات في فهم المشهد السياسي الجديد والعديد منهم لم يعد يبالي بالحياة السياسية. وتستمر الإحباطات الاقتصادية والاجتماعية وتزداد النقمة تجاه الأميين، لا سيما عندما يتم تشديد السياسة الأمنية عقب كل هجوم مسلح⁶¹.

هنالك عدة عناصر أصبحت تشرع من جديد للأنظمة المتسلطة في المنطقة، في ظرف خبا فيه أمل الديمقراطية الذي تشكل في بداية "الربيع العربي"، منها الخوف من انهيار الأنظمة على غرار النموذج العراقي والسوري والليبي ومنها تمديد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتساعد الإرهاب الدولي وكذلك الحد من الحريات داخل الأنظمة الديمقراطية ذاتها. فالكثير من التونسيين عاودهم الحنين إلى عهد بورقيبة (1957-1987) وحتى إلى عهد بن علي (1987-2011) معتبرين أن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية كانت أفضل

⁵⁵ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع عضو في الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، تونس، نوفمبر/ تشرين الثاني 2012. أنظر كذلك بيانات النهضة على موقعها الإلكتروني، ennahdha.tn، وكذلك على أعمدة جريدتها الفجر.

⁵⁶ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع موظفين ساميين مناضلين سابقين في حزب التجمع أنصار نداء تونس، تونس، أوت/أب-ديسمبر/ كانون الأول 2015. حوار مجموعة الأزمات الدولية مع سهام بن سدرين رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة، تونس، نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

⁵⁷ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع موظفين ساميين مناضلين سابقين في حزب التجمع قريبيين من نداء تونس، تونس، أوت/أب-ديسمبر/ كانون الأول 2015. حوار مجموعة الأزمات الدولية مع سهام بن سدرين رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة، تونس، نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

⁵⁸ أبو عياض ويدعى في الحقيقة سيف الله بن حسين كان زعيماً لأنصار الشريعة، وهي مجموعة جهادية هي اليوم منحلّة. قاتل أبو عياض في أفغانستان وكان قريباً من أبي قتادة الفلسطيني منظر حركة القاعدة. تم إيقافه في تركيا سنة 2003 ثم تسليمه إلى تونس. حكم عليه بـ 43 سنة سجناً لكن أطلق سراحه بعد سقوط النظام في إطار العفو التشريعي العام الصادر في 19 شباط 2011. قد يكون منذ أواسط 2013 في ليبيا.

⁵⁹ محمد علي القزوعي وجه من وجوه القمع المسلط على الإسلاميين في النظام السابق. شغل خطة المدير العام للأمن والمدير العام للمصالح المختصة بين 1989 و 1991 ثم كاتب دولة لدى وزير الداخلية من 1995 إلى 2002. أما محمد الغرياني فهو آخر من شغل منصب الأمين العام لحزب التجمع من 2008 إلى 2011.

⁶⁰ كان إجراء رمزيا ذلك الذي قام به رئيس الحكومة عندما عين في كانون الثاني / جانفي 2015 ماجدولين الشارني (أخت سقراط الشارني الملازم بالحرس الوطني والذي سقط في أكتوبر 2013 في وسط البلاد في إطار مواجهة مع جهاديين) كاتبة دولة مكلفة بملف شهداء وجرحي الثورة. وبعد إلغاء كتابات الدولة في إطار التحوير الوزاري الحاصل في كانون الثاني / جانفي 2016 عينت ماجدولين الشارني رئيسة الهيئة العامة لشهداء وجرحي الثورة والعمليات الإرهابية حديثة التكوين. أنظر: أنظر موقع تونس نوميريك 8 شباط / فيفري 2016.

«La présidence du gouvernement nomme Majdoulène Chermi», Tunisie Numérique (tunisienumerique.com), 8 février 2016

كما غطت صور ذات أحجام كبيرة لمناضلين يساريين قتلوا غيلة وإجهاث المباني في تونس الكبرى. وحملت مدرسة ابتدائية اسم شكري بلعيد الوجه اليساري الذي قتل في 2013 ووضعت أنصاب تذكارية تخلد ذكرى أميين أعضاء قوات الأمن ضحايا الإرهاب في عديد المناطق. ملاحظت مجموعة الأزمات الدولية، تونس وباجة والكاف، 2015. أنظر كذلك موقع كابتاليس في 20 تشرين الثاني / نوفمبر 2015: Kapitalis: «Jebel Jeloud: une école baptisée du nom de Chokri Belaïd», Kapitalis (kapitalis.com), 20 novembre 2015.

⁶¹ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع سكان الأحياء الشعبية في العاصمة، تونس، نوفمبر/ تشرين الثاني - ديسمبر/ كانون الأول، 2015.

في تلك الفترة⁶². وحتى حصول ثورة في 2010-2011 أصبح محل جدل في وسائل الإعلام العمومية⁶³. فالبعض يرى أن المسألة لم تكن سوى تصفية حسابات داخل النظام ويذهبون إلى الدفاع عن بن علي ومحيطه ووصل الأمر إلى استدعاء أقرباء للرئيس المخلوع إلى المنابر التلفزية⁶⁴.

ب. هيئة الحقيقة والكرامة أو "بقايا" الثورة والترويك

تعددت في هذا السياق التحفظات تجاه هيئة الحقيقة والكرامة. فالهيئة التي جسدت العدالة الانتقالية مثلت بالنسبة إلى المدافعين عنها والمؤيدين لها "بقايا" الثورة والترويك⁶⁵. يمثل مجمل الأشخاص العاملين في الهيئة نمودجاً وفاقاً إلى حد ما للاتجاهات الإيديولوجية التي ناضلت ضد بورقيبة وبن علي. وإن نشط مناضلوها في تجميع الشكاوى المتعلقة بانتهاكات الحقوق السياسية في المناطق الداخلية، فقد تجنبت النهضة التوقيع صراحة على جانب الهيئة، لا سيما عندما كانت عرضة للتهجمات⁶⁶. أما نداء تونس فلم يتردد في توجيه النقد اللاذع لها أحياناً⁶⁷.

بقيت الهيئة كمؤسسة مرتبطة رمزياً بفترة الترويك أي بظرف سياسي منته في نظر النهضة ونداء تونس⁶⁸. وجسدت سهام بن سدرين، رئيسة الهيئة، بالنسبة إلى غالبية التشكيلات السياسية التي كانت تحاول التأقلم مع المعطيات الجديدة، مخيالاً ثورياً متقادماً⁶⁹. وحملها البعض من أعضاء النقابات الأمنية مسؤولية طرد عشرات الإطارات الأمنية في آذار / مارس 2011 عندما كانت متعاونة بشكل غير رسمي مع وزير الداخلية آنذاك فرحات الراحي⁷⁰. فهم حاقون عليها ويحرضون بعض وسائل الإعلام على مهاجمتها⁷¹.

لا تُسهل المؤسسات العمومية الأخرى عمل الهيئة. ففي يوم 26 كانون الأول / ديسمبر 2014، وقبيل تسليم السلطة بين منصف المرزوقي والباقي قايد السبسي، حاولت الهيئة، دون جدوى، نقل جزء من أرشيفات رئاسة الجمهورية نحو الأرشيف الوطني بمقتضى القانون 53 وبتوافق مع مكتب الرئاسة الذي كان يستعد آنذاك للمغادرة⁷². ولئن تمكنت الهيئة من النفاذ إلى أرشيفات الرئاسة ونسخها في عين المكان فقد تراكت

⁶² حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع سكان الأحياء الشعبية في تونس وصفافس، 2014-2015. أنظر كذلك:

Jérôme Heurtaux, « La "nostalgie Ben Ali", un analyseur des frustrations post-révolutionnaires en Tunisie. A propos de 7 vies, documentaire de Lilia Blaise et Amine Boufaied (2014) », *Le Carnet de l'IRMC (irmc.hypotheses.org)*, 1er juillet 2015.

⁶³ أنظر خاصة النقاشات والبرامج السياسية في الراديو والقنوات التلفزية العمومية والخاصة لسنة 2015.

⁶⁴ أنظر موقع أفريك. لوبوان 25 شباط / فيفري 2015 *Tunisie-Télévision : un Trabelsi en prime time*, Le Point Afrique (afrique.lepoint.fr), 25 février 2015.

⁶⁵ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع مناضلين ذوي توجهات سياسية مختلفة، تونس، 2015.

⁶⁶ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع مناضلة جمعياتية من منطقة القصيرين، تونس، نوفمبر / تشرين الثاني، 2015.

⁶⁷ أنظر موقع كابيتاليس في 7 كانون الأول / ديسمبر 2015: «S. Toubal: "Bensedrine a applaudi à des propos terroristes"», Kapitalis (kapitalis.com), 7 décembre 2015.

⁶⁸ في سنة 2014 استقال 4 أعضاء من هيئة الحقيقة والكرامة معارضين للترويك من جملة الـ 15 عضوا الذين اختارهم المجلس التأسيسي في 2013. وينقسم الأعضاء الـ 11 المتبقين بين حساسيات مختلفة. فقرابة النصف منهم قريبين من النهضة والبقية من تيارات قومية عربية مختلفة (بعثيين وناصريين) ومن المجتمع المدني "اليساري" الناشط ضد بن علي دون أن يكون مضادا للترويك. ويبدو أن قرابة المائة الذين يشتغلون مع الهيئة في غالبيتهم مسيسين. كما أن أحد الإطارات الهامة في الهيئة والقريب من نداء تونس دافع عن ترشح الباقي قايد السبسي لرئاسة الجمهورية. وهذا التباين الإيديولوجي هو مصدر توترات بل ومكائد في صلب الهيئة. يعلق أحد إطارات الهيئة على ذلك بقوله "بخيل البنا أننا في الجامعة خلال السبعينات والثمانينات. فوجود يساريين في لجنة ما لا يروق للإسلاميين والعكس بالعكس. وهو ما يحدث اضطرابات كثيرة". أنظر: حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع إطار في هيئة الكرامة والحقيقة، تونس أيلول / سبتمبر - كانون الأول / ديسمبر، 2015.

⁶⁹ كانت سهام بن سدرين ناشطة من أقصى اليسار في السبعينات ومناضلة جمعياتية في الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في سنوات 1990-2000 وهو ما جعلها محل حملات تشويه عديدة. وقد جعلت منها وسائل الإعلام القريبة من النظام السابق عدوها اللدود وذلك قبل أن تصبح رئيسة لهيئة الحقيقة والكرامة في بداية 2014. وهي قريبة، في المستوى الإيديولوجي، من التيار الليبرالي التونسي (نسبة إلى العاصمة) المنتبئ من البورقبيبية وهو مختلف عن ذلك الذي يمثلته الرئيس الحالي.

⁷⁰ أنظر موقع تونيزيا لايف بتاريخ 12 جويلية 2011: Eymen Gamha, « Sihem Ben Sedrine interviewed by : 2011 Assabah Newspaper », Tunisia Live (Tunisialive.net), 12 juillet 2011.

أنظر كذلك تقرير مجموعة الأزمات الدولية بتاريخ 23 جويلية 2015

Rapport de Crisis Group Moyen-Orient et Afrique du Nord N°161, *Réforme et stratégie sécuritaire en Tunisie*, 23 juillet 2015.

⁷¹ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع موظفين ساميين وعناصر من قوات الأمن، تونس، 2015, Rapport de Crisis Group, *Réforme et stratégie sécuritaire en Tunisie*, op. cit.

⁷² حسب المسؤولين الأمنيين، أثار الزمن الذي تم اختياره للعملية وقرار تمرير تلك الأرشيفات عبر مقرات الهيئة الشكوك حول إمكانية وجود دافع سياسي (النفاذ إلى الوثائق الخاصة بأمن الدولة قبل نقل السلطة، إرادة إتلاف بعض الوثائق الخ.). حال الحرس الرئاسي، وخاصة النقابيون في هذا السلك، دون دخول شاحنات الهيئة المعدة لنقل الأرشيفات إلى القصر الرئاسي. أنظر: «Mise au point sur la question des archives de la Présidence», IVD, Tunis, 10 janvier 2015. ونظرا للطابع

المشاكل⁷³. ففي صيف 2015، وقّع 62 نائباً على عريضة تطالب بتكوين لجنة تقصي حول قضايا الفساد المزعومة المتعلقة برئيسة هيئة الحقيقة والكرامة⁷⁴. صرّح إطار من الهيئة في تشرين الثاني / نوفمبر 2015 قائلاً:

الرائد الرسمي لم ينشر حسابات هيئة الحقيقة والكرامة بعد. فالحصول على ميزانية لفائدة الهيئة صراع لا ينتهي. لقد استغرق العثور على مكلف بنزاعات الدولة ليمثلها خلال جلسات الاستماع أشهراً عديدة⁷⁵.

وإذا كان من حق الهيئة أن تستدعي إلى جلسات الاستماع الخاصة موظفين من وزارة الداخلية أو العدل أو المالية أو من مكتب رئيس الحكومة، إلا أن ذلك مشروط عملياً بتعاون القضاة والإطارات وأعاون الجهاز الأمني (كالمرافقة القسرية لمواطن رافض الإدلاء بشهادته في جلسة استماع خاصة في مقر الهيئة). وفي أواخر 2015 تمت تسمية قضاة في دوائر مختصة، غير أنهم كانوا في نفس الوقت يمارسون نشاطهم المهني بشكل عادي وترتبت عن ذلك عدم توفر الوقت الكافي للبت في القضايا. والحال أن الهيئة أرسلت إلى أولئك القضاة، ابتداءً من ربيع 2016، المئات من الملفات المتعلقة بانتهاكات حقوق سياسية واقتصادية واجتماعية خاصة منها النزاعات التي لم تتمكن لجنة التحكيم التابعة لها من حلها⁷⁶.

وبما أن الهيئة اختارت الحديث لا "عن نفسها" بل "عما تقوم به" فقد واصلت عملها بإصرار رغم هذه العراقيل⁷⁷. تحصلت فيما بين 2014 و2015، على ما يقارب 22 مليون دينار (11 مليون دولار) كميزانية عمومية من أجل نفقات التسيير منها مليونان (1مليون دولار) مخصصة لجبر الأضرار في الحالات المستعجلة⁷⁸. ومنذ تشرين مقررها الجديد في كانون الأول / ديسمبر 2014، تم إيداع 30 ألف ملف تعلق ثلثها بانتهاكات حقوق مدنية وسياسية⁷⁹.

أما الثلث المتبقي فيهم انتهاكات اقتصادية واجتماعية. كما تسلمت الهيئة 3150 ملتمس تحكيم تعلق في أغلبها بجرائم وجنح مالية. وتم إلى حدّ اليوم تنظيم 2500 جلسة استماع خاصة ومن المنتظر أن تبث جلسات الاستماع العمومية عبر التلفزة الوطنية ابتداءً من ربيع 2016. وحسب كوادر في الهيئة فإن موظفين سابقين في وزارة الداخلية قبلوا مواجهة ضحاياهم⁸⁰.

كما تمت برمجة إحداث "صندوق الكرامة ورد الاعتبار لضحايا الاستبداد" من أجل التعويضات الرمزية والمالية، توصي الهيئة في غضون 2016 بقيمته. وأخيراً قدم كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية والإتحاد الأوروبي وألمانيا الذين مثلوا سنداً هاماً لمسار العدالة الانتقالية ملايين الأوروات بهدف " تفعيل العدالة الانتقالية" ودعماً ملموساً لهيئة الحقيقة والكرامة على المستوى المالي⁸¹.

ج. إعادة تفعيل مسار العدالة الانتقالية

تنشط الهيئة ضمن إطار قانوني يعطيها صلاحيات واسعة لكنها تتطور في محيط سياسي مناهض لها. فقد أدت محاولتها القيام بمهمتها، رغم غياب تعاون المؤسسات العمومية الأخرى، إلى تقسيم الساحة السياسية.

الرناسوي لنظام بورقوية وبن علي فإن تلك الأرشيفات على غاية من الأهمية. إذ يبدو أنها تحتوي على نسخ من تقارير المصالح الاستخباراتية ومصالح الحزب الحاكم في عهد النظام السابق. أنظر حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع مناضل جمعياتي وموظف بوزارة الداخلية، تونس، 2014-2015.

⁷³ ابتداء من شهر أيار/ماي 2015، أصبح بإمكان هيئة الحقيقة والكرامة مواصلة عملها من تصنيف ونسخ بعض الأرشيفات على عين المكان في قصر قرطاج. وهي لا تزال تفاوض من أجل النفاذ إلى أرشيفات وزارة الداخلية الأكثر حجماً وحساسية.
⁷⁴ أنظر موقع بزنس نيوز 4 أيلول/سبتمبر 2015

« Suspicion de corruption de Sihem Ben Sedrine: l'ARP statuera lundi sur la création d'une commission d'enquête », Business News (businessnews.com.tn), 4 septembre 2015.
⁷⁵ حوار مجموعة الأزمات الدولية مع إطار في هيئة الحقيقة والكرامة، تشرين الثاني /نوفمبر 2015.

⁷⁶ حوار مجموعة الأزمات الدولية مع قاض قريب من هيئة الحقيقة والكرامة في كانون الأول/ديسمبر 2015. أنظر تونس وكالة تونس إفريقيا للأنباء، 1 شباط / فيفري 2016.

« Tunisie: examen des dossiers de la justice transitionnelle en avril prochain par des magistrats spécialisés », Tunis Afrique Presse (TAP), 1^{er} février 2016.

⁷⁷ حوار مجموعة الأزمات الدولية مع إطار في هيئة الحقيقة والكرامة، تشرين الثاني / نوفمبر 2015.

⁷⁸ من المنتظر تسلم 10 ملايين دينار إضافية (تقريباً 5 ملايين دولار) في غضون سنة 2016.

⁷⁹ يتعلق الأمر بفتح أتباع صالح بن يوسف (خصم بورقوية في صلب الدستور الجديد وهو أهم حزب في الحركة الوطنية)، والمناضلين من أقصى اليسار والإسلاميين من الستينات إلى التسعينات، والإضراب العام في كانون الثاني / جانفي 1978 وانتفاضة الخبز في 1984 والأشخاص الذين أوقفوا بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب الصادر في 2003 وقمع حركة الحوض المنجمي بقفصة في 2008 والعنف البوليسي الممارس خلال انتفاضة 2010-2011 والحركة الاحتجاجات بسليانة (في الشمال الغربي) في 2012.

⁸⁰ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع إطارات في هيئة الحقيقة والكرامة، كانون الأول / ديسمبر 2015.

⁸¹ حوار مجموعة الأزمات الدولية مع إطار في هيئة الحقيقة والكرامة، تشرين الأول / أكتوبر 2015.

فبعد خمس سنوات من رحيل بن علي سمحت المصالحة الحاصلة بين قيادات الأحزاب الكبرى من إيجاد إطار للتعايش السلمي يبني على مفهوم التوافق السياسي ويرتني شكلاً من تقاسم السلطة⁸². وينتج عن ذلك نوع من النسيان، من شأنه وضع حد للنزاعات أو التوترات السياسية والمحافظة على الاستقرار.

لكن كل هذا درب من دروب الوهم. فعند كل صدمة سياسية أو أمنية تنبعث أشباح الماضي من جديد⁸³. تعبر الفوارق الجهوية عن نفسها ويخشى مناضلو النهضة الاستئصال، على غرار ما عاشوه بين 1982 و1992 أو ما حصل للإخوان المسلمين في مصر في 2013. فالتركيبة السياسية الحالية على غاية من الهشاشة والتوترات الأيديولوجية محتدة والمسار الانتقالي متقل بالمشاوف والأمال... مما يجعله لا يرتقي إلى مستوى إطاره القانوني وطموحات المدافعين عنه. ذلك ما يؤكد موظف سام بقوله:

رئاسة الجمهورية تعتقد أن العدالة الانتقالية تمثل تهديداً لوجود الدولة ذاتها. فهي غير راغبة فيها ولا تريدتها. كما ترى أن الدولة ضعيفة ولا تحتمل خضوعاً للمحاسبة على الأفعال التي ارتكبت في عهد النظام السابق⁸⁴.

فبالنسبة للخصوم، يمثل تطبيق القانون المتعلق بالعدالة الانتقالية تهديداً مستمراً للاستقرار⁸⁵. ويرتأون على الأقل تجريد الهيئة من سلطة التحكيم والشرطة القضائية وحل الدوائر المختصة. ويؤكد قيادي سابق في حزب بن علي المنحل أن "العودة باستمرار إلى الوراثة سيؤدي إلى حرب أهلية"⁸⁶. وتقول سهام بن سدرين رئيسة الهيئة:

السياسيون يعتبرون أننا عندما نثير الماضي فذلك يعني أننا نههدد أمن الدولة المشغولة بمقاومة الإرهاب. وإذا أردنا محاسبة أميين لانتهاكهم حقوق الإنسان، يجيبوننا بأننا نستهدف من يسهر على استقرار البلاد⁸⁷.

يرى المدافعون عن النموذج التونسي للعدالة الانتقالية أنه من الواجب حماية المسار في انتظار توفر الظروف الملائمة. ويأمل البعض في انتفاضة جديدة تولد في مقرات هيئة الحقيقة والكرامة⁸⁸. يقول أحدهم "كلما ضعفت السلطة كلما تعززت العدالة الانتقالية والثورة ستعود من جديد"⁸⁹. فكل تقليص من صلاحيات الهيئة يعدّ من وجهة نظرهم، تنازلاً غير مقبول مؤذن بانحدارها. "تغيير القانون 53 يفتح المجال لتعطيم الهيئة. يجب التصدي ومنع خصوم العدالة الانتقالية من مهاجمة الهيئة بدعوى تحسينها" تقول مناضلة داعمة للهيئة⁹⁰.

وبذلك يبدو التفاهم بين الطرفين أمراً صعب المنال. فبدون حصول تغيير لدى كل منهما في تصوره للعدالة الانتقالية - المتماهية مع "العدالة الثورية": يخافها البعض بينما يعلق عليها البعض الآخر كل آماله. وطالما لم يتم تركيز تعاون قوي بين هيئة الحقيقة والكرامة والمؤسسات العمومية الأخرى، فإن الاهتراء المتواصل سيؤدي بالهيئة إلى الهزيمة. فتحولها إلى مجرد "مكتب تباكي" لضحايا النظام السابق، ولن يجعلها قادرة على إتمام الإجراءات الجزائية ضد الجلادين السابقين أو المختلسين ولا على نشر أي تقرير حول الانتهاكات السابقة والتي قد تمثل الأساس الحقيقي لإصلاح مستقبلي للمؤسسات خاصة وزارتي الداخلية والعدل⁹¹.

فتطبيق قانون العدالة الانتقالية مرغوب فيه وهو في مصلحة سلطات البلاد. كما يمثل المسار حصناً أمام خيبة أمل العامة تجاه الحياة السياسية. كما أن وجوده يساعد أعضاء الحكومة والنواب على المحافظة على نوع من الشرعية "الثورية" ويسمح لهم بـ"مخاطبة الشعب" الذي مكنهم بفضل انتفاضته في 2010-2011 من الوصول إلى تلك المناصب السياسية.

⁸² مجموعة الأزمات الدولية، التقرير رقم 37، مرجع مذكور.

⁸³ الإحاطة السياسية لمجموعة الأزمات الدولية، مرجع مذكور Briefing de Crisis Group, *Elections en Tunisie: vieilles blessures, nouvelles craintes*, op. cit.

⁸⁴ حوار مجموعة الأزمات الدولية مع موظف سام، تونس، كانون الأول / ديسمبر 2015.

⁸⁵ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع مؤيدي لنداء تونس ونقابيين وموظفين سامين، تونس، أيلول / سبتمبر - تشرين الثاني / نوفمبر - كانون الأول / ديسمبر، 2015.

⁸⁶ حوار مجموعة الأزمات الدولية مع قيادي سابق في حزب بن علي المنحل، تونس، تشرين الأول / أكتوبر 2015.

⁸⁷ حوار مجموعة الأزمات الدولية مع سهام بن سدرين رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة، تونس، تشرين الثاني / نوفمبر 2015.

⁸⁸ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع مناضلين جمعياتيين، تونس، آب / أوت - تشرين الثاني / نوفمبر 2015.

⁸⁹ حوار مجموعة الأزمات الدولية مع متظاهر ضد قانون المصالحة الاقتصادية، تونس، 12 كانون الأول / ديسمبر 2015.

⁹⁰ حوار مجموعة الأزمات الدولية مع مناضلة جمعياتية، تونس، تشرين الثاني / نوفمبر، 2015.

⁹¹ حوار مجموعة الأزمات الدولية مع صحفي، تونس، آب / أوت 2015.

وبعبارة أخرى، تظل الهيئة آخر آلية مؤسساتية قادرة على بعث الأمل ومنافسة طابع "المنظومة المضادة" للسلفية الجهادية. فالبعض من الشباب التونسيين يعتقدون فعلاً أن هذه الإيديولوجية أقدر من المسار الديمقراطي على وضع حد للفساد وإفلات قوات الأمن من العقاب⁹².

وكما كتب وجه من أقصى اليسار سجن خلال السبعينات بعد جلسة استماع أمام الهيئة:

طوال ساعات الحوار [...] تذكرت كلمات لميلان كنديرا: إن صراع الإنسان ضد السلطة هو صراع الذاكرة ضد النسيان". [...] وفي هذا الصراع نحن محظوظون أن تكون لنا اليوم هيئة الحقيقة والكرامة التي تمثل أحد ملاجئ هذه الذاكرة: علينا أن نعمل لكي تصمد الهيئة أما تهجمات الذين يريدوننا أن ننسى، أن نعمل لكي تنتصر الذاكرة أكثر فأكثر، في كل مكان، على النسيان⁹³.

بعبارة أخرى إن اعتراف الهيئة، باسم الدولة، بالضرر الحاصل للمواطنين الذين ورثوا حقدهم على السلطة للأجيال اللاحقة، يساهم في محاربة الأصولية لدى قسم من الشباب⁹⁴. وهذا الاعتراف يمثل وسيلة تمكن من استباق العنف الذي قد يولد من تعميق الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والهوياتية بين الشمال والجنوب ويوفر الفرصة للتفكير في تاريخ حديث للبلاد يكون أكثر إدماجاً⁹⁵. وأخيراً فهي تمكن من مساعدة الأفراد الذين تعرضوا للتعذيب من إعادة بناء ذواتهم مادياً ونفسانياً⁹⁶.

⁹² حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع مناضلين جمعياتيين، تونس، آب / أوت - تشرين الثاني / نوفمبر 2015.
⁹³ أنظر موقع تونسكوب 18 كانون الأول / ديسمبر 2015. « Pour la mémoire et contre l'oubli, Gilbert Naccache raconte sa première audition à l'IVD », Tuniscope (tuniscope.com), 18 décembre 2015.

⁹⁴ حوار مجموعة الأزمات الدولية مع سهام بن سدرين رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة، تونس، تشرين الأول / نوفمبر 2015.
⁹⁵ تساهم مسارات العدالة الانتقالية عبر الاعتراف بصفة الضحية لهذا الصنف أو ذاك، في بناء تاريخ الأمة. فهي تطرح بالخصوص التساؤلات التالية: ما هي الدولة التي نرغب في بناءها؟ كيف نعيد إنشاء الروابط على إثر معالجة العنف الماضي؟ كيف ندمجها في الحكاية المشتركة؟ أنظر: Kora Andrieu, *La justice transitionnelle*, op. cit.

⁹⁶ كما تشير إلى ذلك مناضلة ضد العنف الموجه للنساء، "عندما تغتصب امرأة من طرف عون من قوات الأمن وتعتزف الدولة بأنها ضحية فهي تستعيد صفة الإنسان". حوار مجموعة الأزمات الدولية مع مناضلة جمعياتية، تونس، تشرين الثاني / نوفمبر 2015.

IV. مكافحة الفساد: المسألة الشائكة

أ. الثورة المهتدة؟

بين كانون الثاني / جانفي وتشرين الأول / أكتوبر 2015 تمحورت السجلات التي استقطبت الطبقة السياسية في تونس حول تطبيق العدالة الانتقالية حول مسائل العفو والتحكيم بخصوص الفساد وليس حول انتهاك الحقوق الإنسانية والسياسية⁹⁷.

أكد السبسي، في 20 آذار / مارس 2015، في تصريح لصحفي فرنسي على ضرورة "طي صفحة المتابعات حتى يعود التونسيون أصحاب الأموال من جديد إلى الاستثمار في تونس ويخدموا مصلحة بلادهم"⁹⁸. وفي تموز / جويلية قدمت رئاسة الجمهورية مشروع قانون أساسي، دعي قانون المصالحة الاقتصادية، إلى مجلس الوزراء الذي صادق عليه وأحاله إلى مجلس النواب⁹⁹.

ينص مشروع القانون المذكور على إلغاء القواعد المتعلقة بالفساد واختلاس الأموال العمومية المضمنة في القانون 53 وهو بذلك يحد من مهام هيئة الحقيقة والكرامة. المدافعون عن هذا المشروع اعتبروه وسيلة لتحسين مناخ الأعمال وضخ الأموال في خزائن الدولة. فملفات الفساد التي لا تزال عالقة يمكن إغلاقها مقابل دفع تعويض للدولة في كنف التكم. وتتولى لجنة تحكيم مكونة من أربعة ممثلين عن السلطة التنفيذية وعضوين من الهيئة تحت إشراف سلطة الدولة، دراسة الملفات في أجل 3 أشهر يمكن تجديدها مرة واحدة¹⁰⁰.

لكن سرعان ما تكونت تحالفات مؤلفة من أحزاب ومن جمعيات للتديد بالمشروع. ومن جهتها، ورغم التباينات الموجودة داخلها، توحدت المعارضة البرلمانية التي تشمل 38 نائباً من مجموع 217 لمواجهته¹⁰¹. وفي عدة ولايات أطلق ناشطون شبان اعتبروا أنفسهم ورثة انتفاضة كانون الأول / ديسمبر 2010-2011، حملة تعبوية سميت "مانيش مسامح"¹⁰². وضمن المتوجين بجائزة نوبل للسلام 2015، وحده اتحاد

⁹⁷ اندهش مسؤول ألماني عن مؤسسة في تونس قائلًا: "التعذيب، والبوليس السياسي أو الوشاية في عهد بن علي لا تثير أي جدل. هيئة الحقيقة والكرامة لا تهاجم على هذه المسائل. بينما في ألمانيا، بعد الوحدة، كانت نفس القضايا محل الخلاف الرئيسي. هنا الجميع يبدو مهتماً بمسألة الفساد". حوار مجموعة الأزمات الدولية مع مسؤول على مؤسسة ألمانية في تونس، تونس، نوفمبر / تشرين الثاني 2015. أنظر موقع باري ماتش في 29 آذار / مارس 2015.

⁹⁸ «Le président tunisien Béji Caïd Essebsi: "Les islamistes rêvent du Vile siècle. Nous voulons le XXIe"», Paris Match (parismatch.com), 29 mars 2015.

⁹⁹ أنظر: «Projet de loi organique relatif aux procédures spéciales concernant la réconciliation dans les domaines économiques et financiers», traduction non officielle, PNUD, 2015. يبدو أن الرئاسة التي استشارت قرابة الـ 15 مختص في القانون وموظفين ساميين لم تستشر أحداً من هيئة الحقيقة والكرامة. حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع إطارات من هيئة الحقيقة والكرامة وموظفين ساميين ومحامين ومناضلين جمعياتيين، تونس، آب / أوت-تشرين الأول / أكتوبر 2015.

تفاقم الجدل حتى نهاية شهر أكتوبر لكن محاولة اغتيال نائب من نداء تونس، وإسناد جائزة نوبل للسلام للرباعي الراعي للحوار الوطني وتأجيل النظر في المشروع إلى 2016 غيبه من الأخبار. أنظر موقع فرانس 24 في 8 تشرين الأول / أكتوبر 2015: «Tunisie: tentative d'assassinat contre Ridha Charfeddine, député de Nidaa Tounes», France 24 (france24.com) وموزايك ف.م في 15 تشرين الأول / أكتوبر 2015. «Mohamed Kamel Gharbi» Mosaïque FM, 15 octobre 2015.

¹⁰⁰ حسب مشروع القانون المذكور، يتم العفو على الأفراد الذين اختلسوا الأموال شرط تسديد الكميات المختلصة ودفع خطية تقدر بـ 5 بالمائة مقابل كل سنة من السجن. ويعفى الموظفون وأشباههم المورطون في قضايا مماثلة إلا إذا انتفخوا شخصياً. يحق للأشخاص الذين توجد بحوزتهم عملات أجنبية غير مصرح بها تنزيلها في حسابات خاصة مقابل دفع 5 بالمائة من مجموعها. تخصص الأموال المجمعة لفائدة التنمية الجهوية. أنظر:

«Projet de loi organique relatif aux procédures spéciales concernant la réconciliation dans les domaines économiques et financiers», op. cit.

¹⁰¹ أتحدت الأحزاب التالية، رغم تباينها الإيديولوجي، ضد المشروع: الحزب الجمهوري (الحزب الديمقراطي التقدمي سابقاً، أهم تشكيلة في المعارضة القانونية لبن علي، وله نائب واحد في البرلمان) التيار الديمقراطي (تشكيلة منبثقة عن المؤتمر من أجل الجمهورية ولها ثلاثة نواب) التحالف الديمقراطي (المنبثق من انشقاق عن الحزب الجمهوري له نائب واحد) حركة الشعب (تشكيلة قومية عربية لها نائب واحد) إضافة إلى حزب التكتل من خارج البرلمان وكان عضواً في الترويكا سابقاً. أنظر حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع مسؤولين جمعياتيين ومناضلين في أحزاب المعارضة البرلمانية، تونس-سوسة، أيلول / سبتمبر- تشرين الأول / أكتوبر 2015. أنظر كذلك موقع جوستيس أنفوننت في 31 آب/أوت 2015.

Olfa Belhassine, «Tunisie: Le Président contre la justice transitionnelle (3/3), la société civile contre-attaque», Justice Info (justiceinfo.net), 31 août 2015.

¹⁰² أي "لست مسامحاً". أنظر موقع نواة في 11 أيلول/سبتمبر 2015: Mohammed Samih Beji Okkez, «Manich: Les mouvements de protestation entre le 27 août et le 8 septembre», Nawaat (nawaat.org), msamah 11 septembre 2015.

الأعراف، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، ساند المشروع¹⁰³. أما الإتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وعمادة المحامين فقد طالبوا بسحبه أو بتنظيم استشارة وطنية حوله¹⁰⁴. كما عارضت المشروع بشدة العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية¹⁰⁵.

أما اللجنة الأوروبية من أجل الديمقراطية عبر الحقوق (أو لجنة البندقية) التي استأنست بها الهيئة فقد أقرت بعدم دستورية مشروع القانون في صيغته تلك، باعتباره يفضي إلى عدالة انتقالية ذات مكابيلين وهو ما يجعله في تعارض مع الفصل 148 من الدستور¹⁰⁶، موضحة أنه وإن لم يكن هناك ما يمنع من تبني مشاريع تتعلق بالمجالات الاقتصادية والمالية وأن القانون الأساسي حول العدالة الانتقالية يمكن تحويره فإن لجنة المصالحة المقترحة لا تقدم أية ضمانات حول الاستقلالية الضرورية كما أن شفافية أعمالها غير مضمونة.

واعتبر أغلب الأشخاص الذين تحركوا ضد هذا المشروع أنه لا يعدو أن يكون "نصراً نهائياً للثورة المضادة"¹⁰⁷. واستاء أحد الناشطين قائلاً: "إذا تم تمرير هذا القانون فإن الفساد سيتفاقم. سيقول الجميع: «هؤلاء الناس سرقوا المليارات ولم يصيبهم أي أذى. الديمقراطية لا تصلح إلا للعفو عن اللصوص»"¹⁰⁸. فتمتع رجال الأعمال والموظفين الفاسدين بالعفو هو، حسب رأيهم، علامة قوية على الإفلات من العقاب وهي غير مشجعة للمستثمرين الأجانب. كما اعتبروا أنه إذا تعذر على الهيئة القيام بالتحقيقات، فلن يتسنى كشف الحقيقة حول فساد النظام السابق والقيام بإصلاحات ضرورية حتى لا تستمر تلك الممارسات. وإذا ما تم التصويت لصالحه فسيكون ذلك القانون عبارة عن "مكافأة جماعية" لفائدة بعض ممولي حملة نداء تونس الانتخابية¹⁰⁹.

وفي المقابل رحبت وسائل الإعلام الرئيسية بالمشروع متهمة المنظمات غير الحكومية الأجنبية بالتدخل في الشأن الداخلي¹¹⁰. ونددت بلا مسؤولية الأحزاب السياسية "الراغبة في الفتنة" والتي أحدثت عبر احتجاجها على المشروع اضطرابات قد تؤدي إلى إضعاف الدولة المنشغلة بالحرب ضد الإرهاب¹¹¹. وساند نشطاء نداء تونس المشروع، وإن باحتشام، باعتباره مبادرة صادرة عن رئاسة الجمهورية¹¹². ومن جانبها، اقترحت النهضة تنظيم حوار معمق حوله قبل عرضه على مجلس النواب¹¹³. فيما أبدى عدد من الوجوه الصاعدة في الحزب والمناضلين القاعديين تحفظات جديدة تجاهه¹¹⁴.

¹⁰³ أنظر موقع نواة في 11 أيلول/ سبتمبر 2015

Mohammed Samih Beji Okkez, « Manich msamah: Les mouvements de protestation entre le 27 août et le 8 septembre », Nawaat (nawaat.org), 11 septembre 2015.

¹⁰⁴ أنظر نيات بن بتارخ 26 آب / أوت 2015: «Tunisie: Un collectif d'intellectuels fustige la loi sur la réconciliation», Gnet (gnet.tn), 26 août 2015 ; وكذلك و كذلك أفريك. لوبوان. فر في 4 أيلول / سبتمبر 2015: (afrique.lepoint.fr), «Tunisie: une "loi de réconciliation économique" qui divise », Le Point Afrique 4 septembre 2015 ; وكذلك بزرس نيوز بتاريخ 10 أيلول / سبتمبر 2015:

« L'Ordre national des avocats appelle le président de la République à retirer le projet de réconciliation », Business News (businessnews.com.tn), 10 septembre 2015. أنظر خاصة:

Amna Guellali, « Tunisie: La justice transitionnelle dans la ligne de mire », Human Rights Watch, 9 septembre 2015. David Tolbert, « Tunisia's "Reconciliation Bill" Threatens Gains of the Revolution », Centre international sur la justice transitionnelle (CIJT), 17 août 2015.

¹⁰⁶ أنظر: اللجنة الأوروبية من أجل الديمقراطية عبر القانون (أو لجنة البندقية) «Avis intérimaire sur les aspects institutionnels du projet de loi sur les procédures spéciales concernant la réconciliation dans les domaines économique et financier de la Tunisie», Avis n°818/2015, 27 octobre 2015

¹⁰⁷ حوار مجموعة الأزمات الدولية مع مناضل جمعياتي، تونس، أيلول / سبتمبر 2015.

¹⁰⁸ حوار مجموعة الأزمات الدولية مع ناشط ضد مشروع قانون المصالحة. تونس، أيلول / سبتمبر 2015.

¹⁰⁹ حوار مجموعة الأزمات الدولية مع نائب سابق في المجلس التأسيسي، سوسة، تشرين الأول / أكتوبر 2015. حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع مناضلين جمعياتيين، تونس، أيلول / سبتمبر - تشرين الأول / أكتوبر 2015.

¹¹⁰ أنظر جريدة لوطان في 29 تشرين الأول / أكتوبر 2015 «La Tunisie à nouveau sous "Protectorat" ! », Le Temps, 29 octobre 2015.

¹¹¹ أنظر برامج الإذاعة والتلفزة، العمومية والخاصة، لا سيما بين 1 و 13 أيلول / سبتمبر 2015.

¹¹² حوار مجموعة الأزمات الدولية مع أنصار نداء تونس، تونس، أيلول / سبتمبر - تشرين الأول / أكتوبر 2015.

¹¹³ أنظر ديرالكت أنفو في 12 أيلول / سبتمبر 2015 «Tunisie: Ennahdha appelle à un dialogue plus approfondi sur le projet de loi de réconciliation économique», Directinfo (directinfo.webmanagercenter.com), 12 septembre 2015.

¹¹⁴ وهو حال عبد الطيف المكي، وزير الصحة في عهد الترويكا (2011-2014)، ونايبي وجمع من النشطاء القاعديين، غالبية من أوساط شعبية. أنظر بزرس نيوز، 19 آب / أوت 2015: «Abdellatif Mekki: Si la loi de réconciliation nationale

ورغم ذلك فإن أغلب الإسلاميين يستحضرون مشروع المصالحة المذكور، تارة بطريقة إيجابية وأخرى لامبالية، كمشروع ضروري لتعزيز التوافق مع نداء تونس (خاصة المناضلون السابقون في حزب التجمع المنحل)، وإن لم يتلاءم مع روح ثورة 2010-2011¹¹⁵. ولا غرابة إذن أن يتغيب أنصار النهضة بشكل كامل عن المظاهرة التي نظمت ضد مشروع قانون المصالحة يوم 12 سبتمبر 2015 بالعاصمة¹¹⁶.

حجج صائغي هذا المشروع هي بالدرجة الأولى اقتصادية: لم يعد بإمكان الدولة التونسية أن تتدأين لدى الهيئات الدولية، ونظراً للانخفاض الشامل للاستثمار وجب عليها تنويع مصادر دخلها¹¹⁷. يقدر عدد من النشطاء والموظفين السامين أن مليارات الدولارات غادرت البلاد منذ 1995 لتغذي حسابات خاصة بالخارج¹¹⁸. ويشرح المدافعون عن المشروع أن الإجراءات القضائية للحصول على أسماء أصحاب تلك الحسابات وإثبات أن تلك الأموال متأتية من عمليات اختلاس تستغرق وقتاً طويلاً، لذلك من الأجدى عقد اتفاق مع أصحاب رؤوس الأموال (تقريباً 140 شخصاً) حتى يعيدوها بإرادتهم¹¹⁹.

وتمت فعلاً اتصالات مع المعنيين الأساسيين. وكما يقول موظف سام "هذا في مصلحتهم، فسيأتي يوم تنجح فيه لجنة استرجاع الأموال المنهوبة والمخبأة في الخارج في اقتفاء أثرهم"¹²⁰. ويزعم مناضل إسلامي أنه بناء على محادثات غير رسمية بين أولئك الأشخاص من رجال الأعمال ومسؤولين سياسيين حاليين "سيكون باستطاعة المنفيين العودة إلى البلاد والاقتراض والاستثمار شرط أن لا يخرطوا في العمل السياسي"¹²¹.

وحتى يكون هذا الإجراء فاعلاً، يجب أن تحاط أسماء الأشخاص المعنيين بكامل السرية والأخذ ضدهم أي متابعة قضائية. كما يرى أنصار المشروع أن هيئة الحقيقة والكرامة ليس لها أن تشتغل بالمصالحة الاقتصادية بل عليها أن تواصل اهتمامها بالقضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان فحسب. أما اللجنة الخاصة بالتحكيم في قضايا الرشوة واختلاس الأموال فسيتم إلغاؤها أو وضعها تحت وصاية السلطة التنفيذية. يدافع أحد القياديين البارزين في النهضة عن الموقف الرسمي مبرراً ذلك بقوله:

الاقتصاد لا علاقة له بالعدالة الانتقالية: فقد صيغ قانون العدالة الانتقالية بتسرع ويجب تغييره. العدالة الانتقالية يجب أن تهتم فقط بانتهاكات حقوق الإنسان ومسائل العنف البوليسي والسجن التعسفي والتعذيب إلخ.¹²²

يهدف المشروع، من جهة أخرى، إلى غلق آلاف الإجراءات القضائية المتعلقة بالرشوة والمرفوعة منذ رحيل بن علي ضد الموظفين ومن هم في تعدادهم، أي ممثلي الدولة بالمعنى الواسع¹²³. يشرح عدد من الكوادر في

Business News sous sa forme actuelle, on devra libérer tous les voleurs!»), passé (businessnews.com.tn), 19 août 2015

¹¹⁵ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع أنصار النهضة، تونس، 2012-2015.

¹¹⁶ ضمت هذه المظاهرة بين 1500 و2000 شخص، في أغلبهم أعضاء في المنظمات السياسية أو الجمعياتية. ملاحظات مجموعة الأزمات الدولية، تونس، 12 أيلول / سبتمبر 2015.

¹¹⁷ تستعمل البلاد قسماً من الفروض المتحصل عليها من المؤسسات الدولية لتدعيم مدخراتها من العملة وتجنب هبوط قيمة الدينار. وبذلك ارتفعت مدخراتها من العملات الأجنبية من 13 مليار دينار (6,6 مليار دولار) في 2014 إلى 15 مليار دينار (7,5 مليار دولار) في 2015. وفي ذات الوقت، انخفض الاستثمار الخاص والعمومي في نفس الفترة بأكثر من 20 في المائة بين 2013 و2014. وإن بقي الدين العمومي، رغم ارتفاعه بـ 10 نقاط في الناتج الداخلي الخام منذ 2010، في مستويات كافية للحفاظ على ثقة الدائنين، فإن خدمات الدين في ارتفاع مستمر ومن المرجح أن تؤثر بشكل واضح على ميزانية الدولة ابتداء من 2017. وحسب العديد من الخبراء فإن المشكل الأساسي يتمثل في ارتفاع عدد الأجراء في القطاع العمومي الذي سيكون نصيبه 45 بالمائة من ميزانية الدولة في 2016. فقد استعمل الفائض المترتب عن انخفاض أسعار البترول (انخفاض الدعم على الطاقة) للزيادة في حجم الأجور في الوظيفة العمومية وهو ما يطرح مشاكل ميزانية خطيرة في صورة عودة أسعار النفط إلى الارتفاع. وأخيراً بلغ النسق السنوي لارتفاع الناتج الداخلي الخام بـ 0,7 بالمائة سنة 2015 بلغت نسبتته 0,1- في المائة في شهر ديسمبر 2015 مقارنة مع شهر تشرين الأول / نوفمبر 2015. أنظر جدول المؤشرات الاقتصادية،

Tableau de bord économique, synthèse mensuelle des principaux indicateurs de la conjoncture économique, Institut national de la statistique (INA), octobre 2015 ; Statistiques financières n°192, Tunisie, octobre 2015. Banque centrale de تونس، أيلول / سبتمبر 2015.

¹¹⁸ يتحدث البعض عن 30 مليار دولار، وهو تقدير مبالغ فيه. حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع نشطاء وموظفين ساميين، تونس، تشرين الثاني / نوفمبر 2015.

¹¹⁹ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع مناضلين إسلاميين وموظف سام، تونس، تشرين الثاني / نوفمبر 2015.

¹²⁰ حوار مجموعة الأزمات الدولية مع موظف سام، تونس، تشرين الثاني / نوفمبر 2015.

¹²¹ حوار مجموعة الأزمات الدولية مع مناضل إسلامي، تونس، تشرين الثاني / نوفمبر 2015.

¹²² حوار مجموعة الأزمات الدولية مع عضو في المكتب التنفيذي للنهضة، أيلول / سبتمبر، تونس، 2015.

¹²³ وهو حال عدول التنفيذ والعدول وكوادر وأعاون الإدارة المركزية والجماعات العمومية الجهوية والمحلية والمديرين والأعضاء المستخدمين في الجمعيات ذات المصلحة القومية أو المؤسسات العمومية أو شبه العمومية أو التي تساهم الدولة في رأس مالها بصفة

الإدارة أن هؤلاء أبرياء ولم يقوموا سوى بتطبيق تعليمات العائلة وزوجة الرئيس المخلوع (تراخيص مختلفة وصفقات عمومية مشبوهة وتغيير صفة أراضي فلاحية وتزوير تصريحات، إلخ)¹²⁴.

وبذلك أصبح موضوع مسؤولية الموظفين الجنائية محل تأويلات متنافسة. فالقضاة، في نظر مدير عام في إدارة مركزية، لا يفهمون الإدارة. "فهى، حسب رأيه آلة تشتغل. المسؤولون الإداريون يوقعون دون علم بمحتوى الملفات والقضاة يزجون بالموقعين في السجن. فالإمضاء ما هو إلا نهاية مسار"¹²⁵. بينما تدافع رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة على الفرضية المعاكسة:

الطرابلسية لم يسطوا على البنوك. بل تحصلوا على المال بطرق قانونية. المبادرون بعملية الفساد هم الإداريون. فلو رفضوا الإمضاء لما وجد فساد على رأس الدولة. المسألة اليوم تتمثل في الإبقاء عليهم في مناصبهم أم لا وفي مواصلة إنتاج نفس المنظومة أم لا.

منذ الانتفاضة، خضع ما بين 7000 و 9000 موظف للمتابعة القضائية، 600 منهم زج بهم في السجون طبقاً للفصل 96 من المجلة الجزائية التونسية¹²⁶. مما ساهم في عرقلية الإدارة، إذ تم إقصاء أعوان مقتدرين وتمهيش آخرين ركنوا إلى التقاعس خشية اتخاذ قرارات متناقضة¹²⁷؟

أما المعارضون لكل شكل من أشكال العفو فالواقع مختلف تماماً في نظرهم. ذلك ما يوضحه مدير في وزارة مؤيد لتشكيلة سياسية من الترويكاس السابقة:

إن أغلب الكوادر الذين يحتلون اليوم مواقع تسيير في الإدارة العمومية كانوا قريبين من النظام السابق لكن، من وجهة نظر معينة ليس بالقدر الكافي. كما مارس رجال الأعمال الذين كانت لهم صولة في عهد بن علي ضغطاً سياسياً حتى يتمكن " إداريوهم الأوفياء"، الذين كانوا على علم بممارساتهم في استغلال النفوذ والذين أبعدوا نسبياً من وظائف المسؤوليات، من استرجاع مكانتهم. فالفقو عن الإداريين ومن هم في تعدادهم سيمكنهم من استعادة ما يسمى بـ"مفاصل الإدارة". عندما نجحنا زمن الترويكاس في طرد البعض من الموظفين الفاسدين فقد حرمانا هؤلاء الفاعلين الاقتصاديين من النفاذ إلى المفاصل الأساسية. وهم يسعون في هذا الظرف السياسي أكثر من أي وقت مضى إلى استعادتها¹²⁸.

يبدو إذن أن شبكات النظام السابق السياسية والمالية ترغب في استعادة رجالها لمواقعهم في صلب القطاع العام. وفي الوقت ذاته تجد دوائر نداء تونس وإلى حد ما النهضة، صعوبة في إنعاش الاقتصاد وفي إضفاء المرونة على القرارات الإدارية دون تعاون وثيق مع سابقهم. يقول موظف سام عن قانون المصالحة وذلك رغم تأييده له، أنه "رهان فيه مجازفة" ولهذا السبب "لا بد من حواجز لمنع القدامى من استعادة السلطة"¹²⁹. وبذلك فالمصالحة تحت إشراف السلطة التنفيذية غير مرغوب فيها. فالعديد من رجال الأعمال يخشون أن تكون مدخلاً لابتزازهم ومسأومتهم من طرف شخصيات سياسية قريبة من الحكومة ومن رئاسة الجمهورية.

ب. تحرير رجال الأعمال من الابتزاز

نظراً للرهانات ذات الطابع السياسي والاقتصادي التي أثارها، فمن المرجح أن يعود مشروع القانون حول المصالحة الاقتصادية إلى الواجهة في شكل مغاير. ففي كانون الأول / ديسمبر 2016، تم إدماج جانبه المتعلق بمخالفات الصرف في قانون المالية 2016، لكنه اعتبر غير دستوري على إثر لجوء المعارضة البرلمانية إلى الهيئة وقتية لمراقبة دستورية القوانين¹³⁰. وفي نهاية كانون الثاني / جانفي 2016، دعت رئاسة

مباشرة أو غير مباشرة أو بنصيب ما. أنظر الفصل 96 المنقح من القانون عدد 85-85 المؤرخ في 11 آب / أوت (1985) من المجلة الجزائية التونسية.

¹²⁴ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع موظفين سامين، تونس، تشرين الثاني / نوفمبر 2015. حوار مجموعة الأزمات الدولية مع سهام بن سدرين، رئيسة هيئة الحقيقة والكرامة، تونس تشرين الثاني / نوفمبر، 2015.

¹²⁵ حوار مجموعة الأزمات الدولية مع مدير عام بالإدارة المركزية، تونس، نوفمبر/تشرين الثاني، 2015.

¹²⁶ "يعاقب بالسجن مدة 10 أعوام وبخطية تساوي قيمة المنفعة المتحصل عليها أو المضرة الحاصلة للإدارة، الموظف العمومي أو شبهه أو مستخدم بإحدى الجماعات العمومية المحلية أو الجمعيات ذات المصلحة القومية [...] استغل صفته لاستخلاص فائدة لا وجه لها لنفسه أو لغيره أو للإضرار بالإدارة أو خالف الترتيب المنطبق على تلك العمليات لتحقيق الفائدة أو إلحاق الضرر المشار إليهما" أنظر الفصل 96 (المنقح بالقانون عدد 85-85 المؤرخ في 11 آب / أوت 1985) من المجلة الجزائية.

¹²⁷ ذهب البعض حتى إلى محاولة تجريد مسار اتخاذ القرار في صلب الإدارة المركزية متسبباً مثلاً في تأخير إنجاز مشاريع تنموية محلية. حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع رجال أعمال، تونس، تشرين الثاني / نوفمبر، 2015.

¹²⁸ حوار مجموعة الأزمات الدولية مع موظف سام من أنصار الترويكاس، تونس، 2015.

¹²⁹ حوار مجموعة الأزمات الدولية مع موظف سام من أنصار الترويكاس، تونس، 2015.

¹³⁰ أنظر موقع كابيتاليس في 23 كانون الأول / ديسمبر 2015 A.B.M., « Loi de finances: Recours accepté pour 5 articles sur 10 », Kapitalis (kapitalis.com), 23 décembre 2015

الجمهورية إلى ضرورة غلق الإجراءات القضائية ضد موظفين حتى يمكن تحسين أداء الإدارة¹³¹. وفي أواسط نيسان/أفريل 2016 عبّر كل من نداء تونس والنهضة عن نيتهما صياغة مشروع جديد تحت مسمى "المصالحة الشاملة"¹³².

واعتبر العديد من رجال الأعمال أن قانون عفو يشمل قضايا الفساد والاختلاس الحاصلة في عهد الرئيس المخلوع هو ضرورة ملحة لتخليصهم من الابتزاز. فمَنْد رحيل العائلة الحاكمة في كانون الثاني / جانفي 2011 انتصبت، حسب رأيهم، منظومة مساومة باسم الثورة. ففي حين كان ابتزاز رجل الأعمال في عهد بن علي امتيازاً لفائدة الزمرة الممسكة بالسلطة فلما سمحت به لغيرها، فإن رقعته ازدادت اتساعاً منذ الثورة. إذ برزت منظومة مساومة تستند إلى مصدر نادر هو الملفات¹³³. وتتمثل في انتزاع الأموال من رجال الأعمال الذين كانوا ناشطين في عهد النظام السابق، أي غالبية رؤساء المؤسسات الحاليين الذين استفادوا بشكل أو بآخر من امتيازات ومن ممارسات غير قانونية لإنجاح مؤسساتهم¹³⁴.

حسب رأيهم، تعرضت أرسيفات وزارة الداخلية ورئاسة الجمهورية والوزارة الأولى ووزارة العدل والجماعات الجهوية والمحلية، المتعلقة بأنشطة الفساد للعديد من الفاعلين في الاقتصاد إلى الإلتلاف جزئياً أو على النقيض من ذلك تم استنساخها من طرف موظفين يعملون بشكل مواز لفائدة رؤساء مؤسسات مؤثرين في شبكات اقتصادية عائلية وجهوية¹³⁵. باتت تلك الوثائق تغذي منظومة ابتزاز وفساد في توسع متزايد. أما "القادرون على المساومة" فهم أولئك الذين يحظون بالتواطؤات الضرورية لفضح قضية على الملأ (كالإتصال بوسائل الإعلام) وإنجاز متابعات قضائية سريعة (وجود اتصالات لهم داخل العدالة والمحاماة) في حالة رفض المعنى بالأمر دفع المبالغ المطلوبة¹³⁶.

أما ضحايا هذه المنظومة فهم على ما يبدو رجال أعمال منذ عهد بن علي، هم محل متابعات قضائية ولا يحظون "بالمداخل الضرورية" في أجهزة الإدارة المركزية¹³⁷. والعديد منهم، لا سيما البعض ممن دُرست ملفاتهم في 2011 من طرف اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد والرشوة وقدمت للعدالة، ولم يكن لهم الحق في مغادرة البلاد قبل محاكمتهم، دفعوا رشواوى للإفلات من المتابعة¹³⁸. ونظراً لهذه السوابق، فإن التحكيم في قضايا الفساد والرشوة تبدو بالنسبة إلى البعض كما لو كانت ضرباً من الاختلاس.

يؤكد المدافعون عن قانون المصالحة أنها ستمكن في آن واحد من تحرير هؤلاء الفاعلين الاقتصاديين من الابتزاز ومن تدعيم ميزانية الدولة. وحسب وزير سابق قريب من نداء تونس:

يريد البعض ابتزاز رجال الأعمال بدل تحريرهم. يريدون، برفضهم قانون المصالحة، تقييدهم نهائياً بفضائح سابقة ولسان حالهم يقول "لن تتحرروا أبداً". طبعاً تستطيعون تعديد الحجج ضد هذا القانون ولكن، إذا فكرتم ملياً، سترون أن الحكومة بحاجة إلى أصحاب المؤسسات. وليس لها ترف بلورة النظريات السياسية. لماذا يذهب ذلك المال إلى جيوب الفاسدين بدل خزائن الدولة؟¹³⁹

لكن العديد من رجال الأعمال يذكرون صراحة أنهم لا يتقنون في أية لجنة مصالحة أو تحكيم، سواء وضعت تحت إشراف الحكومة أو هيئة الحقيقة والكرامة. فهم يرون أن مسؤوليتهم يبتزون الأموال لحساب شركائهم السياسيين ثم يعيرون الملفات المحرجة مقابل رشوة تستخدم لإثراء حزب أو تمويل حملة انتخابية. ولتجنب ذلك يقترح أحد رؤساء المؤسسات ما يلي:

¹³¹ "الباجي يدعو إلى إيقاف التتبعات القضائية ضد 9 آلاف إداري مورطون في الفساد." أنظر موقع الحصاد نيوز بتاريخ 31 كانون الثاني / جانفي 2015: elhasade.com, 31 janvier 2016

¹³² أنظر موقع Un texte sur la réconciliation globale appuyé par 19 نيسان / أفريل 2016 Gnet (gnet.tn) Ennadha et Nidaa en vue», 19 avril 2016.

¹³³ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع رجال أعمال، تونس، 2013-2015.

¹³⁴ Béatrice Hibou, *La force de l'obéissance* (Paris, 2006).

¹³⁵ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع رجال أعمال ومناضلين سياسيين وموظفين سامين، تونس 2013-2015. أنظر كذلك:

Wahid Ferchichi (dir.), « Transitional Justice in Tunisia. Finally the law! October 2011-December 2013 », op. cit.

¹³⁶ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع رجال أعمال ومناضلين سياسيين وموظفين سامين، تونس 2013-2015..

¹³⁷ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع رجل أعمال، تونس 2015.

¹³⁸ Ridha Lamar, « Une solution équitable s'impose », *Réalités* (realites.com.tn), 26 juin 2012.

حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع رجال أعمال وموظفين سامين، تونس، 2014-2015.

¹³⁹ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع وزير سابق، تونس، تشرين الأول / أكتوبر 2015.

"قضايا الفساد والرشوة لا يمكن تسويتها عبر اتفاق متبادل لاسيما في الطرف الحالي المتميز بالهات وراء المال. فالمصالحات تقيّد رجال الأعمال. يجب سن عفو عام تتبعه إجراءات مراقبة مشددة لممتلكات الفاعلين الاقتصاديين والماليين"¹⁴⁰.

وكيفما كان الحجم الحقيقي لمنظومة الزبونية والابتزاز التي يصفها عدد من المواطنين، فإن إرادة الكثيرين في الإبقاء عليها تفسر تردد الأحزاب السياسية في الإعلان عن قانون عفو عام. وهو ما يساهم في تعطيل المنظومة الاقتصادية والإدارية¹⁴¹. لذلك يرى العديد من رجال الأعمال ضرورة اتخاذ إجراءات عملية تمكن من التصدي لهذه الآلية التي تهدد بسيطرة الأحلاف على الاقتصاد واستئراء الفساد في صلب الدولة¹⁴². وهو أمر ضروري، ويتحتم بموجبه إعطاء أولوية سياسية لمقاومة الفساد. فالخطر لا يكمن في عودة العائلة الحاكمة سابقاً بل في تعميم منظومة الابتزاز والمساومة.

ج. منظومة اقتصادية وسياسية ضعيفة القدرة على الإدماج

لا تزال مسألة الفساد، والتي كانت محورية خلال انتفاضة 2010-2011 (كانت عبارة "التشغيل استحقاق يا عصابة السراق" الشعار الأهم لدى المتظاهرين) قائمة الذات خمس سنوات بعد الثورة¹⁴³. فمن جهة، لم تتمكن مختلف اللجان التي تم تكوينها منذ 2011 من تقليص الظاهرة¹⁴⁴. ومن جهة ثانية، تمثل مكافحة الفساد، التي ترمز إلى الرغبة في العدالة الاجتماعية ومقاومة الفقر للثري، عامل تعبئة على المستوى السياسي.

هذا التركيز على الفساد والاختلاسات المالية والتهرب الجبائي والتي دعمتها مؤخراً قضية "أوراق بنما"¹⁴⁵ تعكس غياب ثقة شامل تجاه المؤسسات العمومية خاصة، وهو مدعاة للانشغال، كما يكشف عن عجز المنظومة الاقتصادية والسياسية عن الإدماج. فخلف تصفية الحسابات وادعاءات الفساد التي يلوح بها السياسيون، تكمن مسألة النفاذ اللامتكافئ إلى موارد الإدارة المركزية (الصفقات العمومية، الشراكة بين الخاص والعام، الرخص المختلفة إلخ)¹⁴⁶. يرى العديد من رجال الأعمال أن 80 بالمائة من الفاعلين الاقتصاديين الناشطين في القطاع الرسمي يحتاجون من حين إلى آخر للمرور بالإدارة المركزية لمواصلة أعمالهم¹⁴⁷. ويشير إلى ذلك رئيس مؤسسة بقوله:

دور الدولة دائماً مهم جداً. وبصفتك رجل أعمال تسعى إلى مراكمة رأس المال، فأنت تتأخر إذا لم يكن لك مدخل في الدولة. لذلك فأنت مجبر على أن يكون لك وسطاء"¹⁴⁸.

وفي هذا السياق، تكتسي مسألة الفوارق الجهوية كل معانيها. فعلى شاكلة خارطة الانتخابات التشريعية والرئاسية في 2014، تبدو البلاد مقسمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي¹⁴⁹. فالعاصمة والساحل، وهي مناطق محظوظة منذ الاستقلال، تصطف إلى جانب النظام السابق ونداء تونس، أما المناطق الداخلية (الوسط والجهات الحدودية وإلى حد ما جزيرة جربة) وهي تاريخياً محرومة، فهي تصوت في غالبيتها لفائدة الحزب الإسلامي والرئيس السابق منصف المرزوقي (2011-2014) باستثناء الشمال الغربي. وعلى المستويين الاقتصادي والسياسي، توجد مدينة صفاقس المينائية، الواقعة على أطراف الساحل الجنوبي، في موقع وسطي وهمزة وصل بين جزئي البلاد.

¹⁴⁰ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع صاحب مؤسسة، تونس، أيلول / سبتمبر 2015.

¹⁴¹ حسب أحد الموظفين "ليس في مصلحة أي كان أن ينيش داخله. كل واحد يملك ملفا عن الآخر. وهو ما يخلق التوازن ولكن في نفس الوقت يشل. هناك عقد هش وشكوك متبادلة. هي لعبة مجموعها صفر إذ لا وجود لرابح". حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع موظف سام، تونس، أكتوبر/تشرين الأول، 2015.

¹⁴² حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع موظفين سامين و رجال أعمال، تونس، أيلول / سبتمبر - كانون الأول / ديسمبر، 2015.

¹⁴³ أنظر تقرير مجموعة الأزمات الدولية 28 نيسان / أبريل 2011، احتجاجات شعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط (الجزء الرابع): الطريق أمام تونس

¹⁴⁴ حوار مجموعة الأزمات الدولية مع رجل أعمال، تونس، تشرين الثاني /أكتوبر 2015.

¹⁴⁵ أنظر: موقع جوستيس أنفو في 8 كانون الأول / ديسمبر 2015. Olfia Belhassine, «Tunisie: Le traitement de la corruption reste en deçà des attentes», Justiceinfo (Justiceinfo.net), 8 décembre 2015.

¹⁴⁶ أنظر موقع وابدو في 7 نيسان/أفريل 2016 «à Panama Papers: 8000 documents sur la Tunisie et jusqu'à 40 Tunisiens impliqués», Webdo (Webdo.tn), 7 avril 2016.

¹⁴⁷ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع رجال أعمال ومناضلين وأنصار من اتجاهات حزبية مختلفة، تونس، أيلول/سبتمبر - كانون الأول / ديسمبر 2015.

¹⁴⁸ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع رجل أعمال، تونس، تشرين الأول /أكتوبر 2015.

¹⁴⁹ Briefing de Crisis Group, *Elections en Tunisie: vieilles blessures, nouvelles craintes*, op. cit.

فالتعايش بين النداء والنهضة يمثل تقاسماً للأعمال، فالحزب الأول يحظى بثقة الطبقات الوسطى بمدينة تونس والساحل، لا سيما الموظفين السامين والنخب الاقتصادية القائمة، بينما يطمئن الثاني النخب الصاعدة في صفاقس وجنوب البلاد. فمسألة التباين الجهوي التاريخي التي يثيرها القانون 53 حول العدالة الانتقالية والذي يسحب صفة الضحية على الفرد وعلى الجهة، تبرز من جديد في هذا السياق¹⁵⁰. وتحت تعابير "عودة النظام السابق" و"الثورة المضادة" يحيل العديد من الناشطين إلى نجاح القسم المحظوظ من البلاد في الصمود أمام هزة الانتفاضة الشعبية 2010-2011، وقيامه بهجوم معاكس للحيلولة دون بروز نخبة اقتصادية وسياسية جديدة.

لكن، يرى بعض المؤيدين للإسلاميين، أن التقارب بين نداء تونس والنهضة الذي من شأنه خلق توافق بين تلك النخب، يجد صعوبة في التطبيق العملي. فقيادة النهضة، كما يذكر أحد المقربين من الحزب، تتفاعل أكثر فأكثر مثل نداء تونس، مع شبكات الأعمال، وهو ما يفسر التقارب بينهما على المستوى السياسي أكثر من التوافق بين نخب صاعدة وأخرى قائمة¹⁵¹.

ويرى البعض، ومنهم نقابي ينحدر من الجنوب، أن قانون المصالحة لن يسمح للأثرياء الجدد من أبناء المناطق الحدودية مع ليبيا، الذين كدسوا ثروات من العملة الأجنبية بفضل شبكات العملة الموازية والتهريب عبر الحدود، من تسوية وضعيتهم وهو ما يوفره نظرياً عفواً محتمل لمخالفات الصرف¹⁵². وبذلك يبدو مشروع المصالحة كمحاولة من النخب القائمة (الساحل وتونس وجزء من صفاقس) التي تشرف على موارد الدولة لرص صفوفها ومنع النخب الصاعدة من النفاذ إلى تلك الموارد¹⁵³.

وإذا كانت هذه النظرة تعكس الإحساس بالتخلي التاريخي لدى مواطني الجهات المحرومة التي مثلت مهد انتفاضة 2010-2011، فإن نظرتهم السلبية للعاصمة وللإقليم ربما ازدادت حدة منذ إعادة تشكل المشهد السياسي في 2015. فالعديد منهم يعبر عن شعوره بانعدام أي تمثيل لهم¹⁵⁴. وفي غياب المداخل الكافية في الإدارة المركزية فإن قسماً من رجال أعمال الجنوب، ولأول ظهورهم للأحزاب وشرعوا في الانتظام في شكل مجموعات ضاغطة مستقلة لإعلاء مصالحهم، بل إن بعضهم يأمل في حدوث أزمة اقتصادية وسياسية شاملة "تأتي على الساحل"¹⁵⁵.

د. ضرورة التوافق

يتضح أن تعطل مسألة العدالة الانتقالية يرتبط أساساً بثلاث عوامل ما انفكت تهيمن على النقاشات العامة وهي: الأزمة الاقتصادية والفساد وغياب إستراتيجية ملموسة لمعالجة التفاوتات التاريخية بين مناطق وسكان غرب وجنوب البلاد من جهة والجهات الساحلية من جهة ثانية. فالأمر لا يتعلق اليوم بمراجعة العدالة الانتقالية المنصوص عليها في الدستور بل بإيجاد حل وسط يمكن من تجديد ثقة النخب السياسية والسكان في هذا المسار.

إن تبديد سوء التفاهم الذي يماهي بين مسار العدالة الانتقالية والأمال الثورية أصبح أمراً ملحاً وضرورياً للتخفيف من حدة السجلات القائمة حول هيئة الحقيقة والكرامة¹⁵⁶. فمجال تطبيق آلية العدالة الانتقالية في تونس جد متسع بحيث أن كل إصلاح يتعلق بالمسائل الاقتصادية أو الأمنية أو المتعلقة باحترام حقوق الإنسان يمكن أن يمس به بشكل أو بآخر. لكن وعلى ضوء التوترات الحالية فإن كل محاولة للحفاظ على الصلاحيات برمتها قد تؤدي إلى فقدان كل شيء: العدالة الانتقالية والإصلاحات. فالأمر يتعلق إذن بالخروج من هذا المطب.

¹⁵⁰ أنظر القانون الأساسي عدد 53-2013، مرجع مذكور. في حزيران / جوان 2015، أودعت جمعيات ملفاً لدى هيئة الحقيقة والكرامة باسم ولاية القصرين، مقدمة إياها على أنها منطقة ضحية. أنظر: Kasserine: une "région victime" «Le dossier "première" en justice transitionnelle», Forum tunisien pour les droits économiques et sociaux, 16 juin 2015.

¹⁵¹ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع مؤيد للنهضة، تونس، سبتمبر / أيلول 2015.

¹⁵² تقرير مجموعة الأزمات الدولية بتاريخ 10 كانون الأول الثاني / ديسمبر 2013، الحدود التونسية: بين الجهاد والتهريب.

¹⁵³ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع نقابي من جنوب البلاد وصحفي وأحد صغار التجار، تونس، تشرين الأول / أكتوبر- تشرين الثاني / نوفمبر 2015.

¹⁵⁴ حوارات مجموعة الأزمات الدولية مع نقابيين ورجال أعمال ومناضلين جمعياتيين وأنصار المؤتمر من أجل الجمهورية أصيلوا مناطق جنوب البلاد، تونس، جرجيس، 2015.

¹⁵⁵ حوار مجموعة الأزمات الدولية مع مناضل جمعياتي، تونس، تشرين الثاني / نوفمبر 2015.

¹⁵⁶ ستكون التبعات الجزائية، إذا ما حصلت، محدودة جداً والدعاوى المتعلقة بإقصاء بعض الموظفين الكبار سوف تكون رمزية ليس إلا. أنظر القانون الأساسي عدد 53-2013، مرجع مذكور.

فحكومة الحبيب الصيد، التي كثر حولها النقد لافتقارها لرؤية إستراتيجية، مطالبة بتسريع إرساء مشاريع اقتصادية، خاصة في المناطق الداخلية للبلاد. وكما تذكر بذلك الانتقاضات والتحركات الاجتماعية التي وقعت في جانفي/ كانون الثاني 2016¹⁵⁷، فإن الإقصاء المترتب عن النفاذ الاعتباطي إلى الموارد العمومية والإحساس بالتمييز الجهوي يغذي العنف الاجتماعي¹⁵⁸. فتشجيع نشر جلسات الاستماع العمومية لدى هيئة الحقيقة والكرامة، عبر القنوات التلفزية، يمكن مثلاً من إعطاء مسائل العنف البوليسي والزبونية والمحسوبية حيزاً في النقاشات العامة كما يبعث برسالة طمأنة للقطاعات الأكثر هشاشة من السكان بإظهاره للدولة في حالة مواجهة لهذه المشاكل.

مثل هذه المبادرات كفيلة بتحقيق توافق سياسي يؤدي إلى تبني آلية تصالح اقتصادي تمكن من الجمع بين تحرير الاستثمار ومقاومة الفساد. ومقاومة الفساد والتفاوتات الجهوية ليست حكراً على الهيئة. وفي انتظار صياغة توصياتها النهائية واقتراحاتها بخصوص الإجراءات ضد الرشوة وإصلاح أجهزة الأمن في 2018-2019، من المحبذ أن تتم في أقرب الأجل صياغة قانون ذي أبعاد شاملة في المجالات الاقتصادية والمالية خارج أية آلية تصالح أو تحكيم. وكما وضحت لجنة البندقية، لا يوجد مانع دستوري لتبني تسريع في هذا الصدد¹⁵⁹. ويبقى إيجاد قانون شامل يسوي، وفق شروط، أوضاع رجال الأعمال والموظفين الكبار فاعلين كانوا أو متواطئين في اختلاس الأموال والتهرب الجبائي، أفضل من صفقات فردية جديدة. وهكذا يمكن أن يدفع الأشخاص المعنويين، حسب الاقتضاء، تعويضاً للدولة بعد أن يكونوا عهدوا بإحصاء دقيق لممتلكاتهم إلى مكاتب محاسبة لديها خبراء مسؤولين جزائياً على إجراء هذا الجرد.

ومن الضروري أيضاً التشجيع على الحوار بين الجهات، خاصة بين رجال الأعمال في المناطق الحدودية والساحل والعاصمة وصياغة آليات شفافية خاصة بالصفقات العمومية. نص مشروع قانون المصالحة الاقتصادية على إيجاد صندوق تنمية تغذية الأموال المسترجعة، يدعم المؤسسات في المناطق المهمشة. ونظراً لانعدام الثقة تجاه المؤسسات العمومية، فمن الأفضل أن يدار هذا الصندوق من طرف القطاع الخاص وهو ما يحمي من التوظيف لغايات زبونية. فالتوازن الجهوي، كما نصت على ذلك مجموعة الأزمات الدولية في ديسمبر 2014، أولوية يجب أن تمر عبر الاعتراف بتنوع المصالح الجهوية وعدم التمييز في انتداب الأشخاص المنحدرين من الوسط والجنوب ونفاذ الشركات الموجودة بها إلى الصفقات العمومية وإلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص¹⁶⁰.

فمزيد من التفاوض وتبادل وجهات النظر يبقى إذن ضرورياً، خاصة على المستويين المحلي والجهوي. ومن المهم أيضاً أن يتم التوصل إلى توافق تاريخي بين رجال الأعمال البارزين في كل من العاصمة والساحل وصفاقس وجربة والمناطق الحدودية بما فيهم أعضاء عصابات التهريب الذين يمثلون قوة اقتصادية موازية قادرة على عرقلة مشاريع التنمية المحلية أو تشجيعها¹⁶¹. إن حصول مثل هذا الحوار بين شخصيات محلية مؤثرة اقتصادياً واجتماعياً يمكنها في آن واحد من الدفاع عن مصالحها وتقدير مساهمتها في تنمية جهاتها والبلاد عموماً. كما يحقق هذا النوع من النقاش عدالة أكبر بين الجهات في النفاذ إلى موارد الدولة لا سيما الرخص المختلفة والضرورية لمواصلة المشاريع الاقتصادية، وهو في حد ذاته طريقة لمكافحة الاختلاس واستثمار الأسرار المهنية واستغلال النفوذ عبر معالجة أحد أسبابها¹⁶².

ومن الضروري أيضاً أن تكون الصفقات العمومية شفافة: تضمنها على سبيل المثال هيئة استشارية دولية مكونة من شخصيات مستقلة من بلدان عديدة، دون المساس بسيادة الدولة. فتكون بذلك إشارة إيجابية للمستثمرين الأجانب الذين يخشون عودة قوية لرأسمالية الأصدقاء التي كانت سائدة في عهد بن علي، نظراً لوجود شبكات مضاربة قديمة وأخرى جديدة¹⁶³.

¹⁵⁷ في كانون الثاني / جانفي 2016 امتدت الاحتجاجات الاجتماعية من قصرين في الوسط الغربي إلى معظم جهات البلاد. وإذا كان أغلب المتظاهرين، لا سيما المعطلين من أصحاب الشهادات الذين طالبوا بحق الشغل، سلميين فإن مواجهات ليلية بين شباب من المنتفضين والأمن اندلعت في مدن عدة مسفرة عن تحطيم أملاك عمومية وارتكاب المئات من عمليات النهب.

¹⁵⁸ أنظر موقع نواة بتاريخ 21 كانون الثاني / جانفي 2016. Henda Chennaoui, Reportage à Kasserine, « Personne ne saura calmer la colère de la faim », Nawaat (nawaat.org), 21 janvier 2016.

¹⁵⁹ « Avis intérimaire sur les aspects institutionnels du projet de loi sur les procédures spéciales concernant la réconciliation dans les domaines économique et financier de la Tunisie », op. cit.

¹⁶⁰ Briefing de Crisis Group, *Elections en Tunisie : vieilles blessures, nouvelles craintes*, op. cit.

¹⁶¹ Rapport de Crisis Group, *Réforme et stratégie sécuritaire en Tunisie*, op. cit.

¹⁶² Frédéric Bobin, « Khayam Turki: "Il existe un racisme social et régional en Tunisie" », *Le Monde* 6 février 2016.

¹⁶³ Bob Rijkers, Caroline Freund et Antonio Nucifora, « All in the Family. State Capture in Tunisia », op. cit.

V. الخلاصة

لم يكتسب مسار العدالة الانتقالية في تونس شكله النهائي بعد. لكن يجب على الحكومة دعمه بدل عرقلته والمساعدة على بناء توافق يمكّن هيئة الحقيقة والكرامة من مواصلة عملها في هدوء ويساعد على إرساء إصلاحات تشريعية ضرورية لدفع الاستثمار، خاصة في المناطق المهمشة تاريخياً وكذلك محاربة الفساد. وهي فرصة استثنائية بالنسبة للنخب السياسية لكي تسترجع الثقة في الدولة. ولنن تعسرت مصالح كل المواطنين، فمن الممكن تفادي عمليات إرهابية جديدة أو أزمة سياسية واقتصادية شاملة تؤلب قسماً من السكان ضد القسم الآخر.

بروكسل 3 أيار/ماي 2016

الملحق أ: خريطة تونس



الملحق ب: الترتيب الزمني للأحداث

- 13 تشرين الثاني / جانفي 2011:** الرئيس بن علي يعلن عن إنشاء لجنتين مستقلتين واحدة مكلفة بالتحقيق حول "التجاوزات والقتل العمد أثناء الإحتجاجات" والأخرى حول "الفساد والرشوة والتجاوزات".
- 14 تشرين الثاني / جانفي 2011:** رحيل بن علي إلى العربية السعودية. الوزير الأول محمد الغنوشي يعين حكومة مؤقتة و يعلن عن تكوين لجنة وطنية لتقصي الحقائق حول التجاوزات المرتكبة من 17 ديسمبر 2010 واللجنة الوطنية للتحقيق في الفساد والرشوة.
- 21 تشرين الثاني / جانفي 2011:** إطلاق سراح 1800 شخص كانوا سجنوا بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب الصادر في 2003 أو من أجل جرائم حق عام ناتجة عن نشاطهم السياسي أو النقابي.
- 30 تشرين الثاني / جانفي 2011:** عودة راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة التشكيلية الإسلامية، بعد 20 سنة من المنفى.
- 6 شباط / فيفري 2011:** تعليق أنشطة التجمع الدستوري الديمقراطي، الحزب المهيمن.
- 18 شباط / فيفري 2011:** إرساء لجنتي تقصي الحقائق بمقتضى المرسوم عدد 8-2011.
- 19 شباط / فيفري 2011:** مرسوم العفو عدد 1-2011.
- 9 آذار / مارس 2011:** حل حزب بن علي، التجمع الدستوري الديمقراطي.
- 14 آذار / مارس 2011:** اللجنة الوطنية للمصادرة تصدر 285 شركة و320 من الأملاك التابعة لبن علي وقرابة المائة من أفراد عائلته.
- 27 نيسان / أبريل 2011:** المرسوم عدد 32-2011 المتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي بعنوان سنة 2011.
- من 20 إلى 23 تشرين الأول / أكتوبر 2011:** انتخاب المجلس الوطني التأسيسي.
- 28 تشرين الثاني / نوفمبر 2011:** محاكمة الرئيس الأسبق بن علي و20 مسؤولا من قوات الأمن أمام المحكمة العسكرية بالكاف بخصوص مقتل متظاهرين في كل من ولايات الكاف وجندوبة وباجة وسليانة والقصرين والقيروان بين 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011.
- كانون الأول / جانفي 2012:** إنشاء وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية.
- 14 نيسان / أبريل 2012:** انطلاق الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية. إيداع مشروع قانون "تحصين الثورة" في المجلس الوطني التأسيسي.
- 13- حزيران / جوان 2012:** محاكمة الرئيس الأسبق بن علي و43 مسؤولا من قوات الأمن أمام المحكمة العسكرية الدائمة بتونس بخصوص قتل المتظاهرين في ولايات أريانة ومنوبة وبن عروس وتونس وبنزرت ونابل وزغوان وسوسة والمنستير بين 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011.
- 16 أيلول / سبتمبر 2012:** 24 جلسة حوار تشاركية حول العدالة الانتقالية أنجزت في كامل البلاد.
- 6 شباط / فيفري 2013:** اغتيال شكري بلعيد أحد وجوه اليسار.
- 25 تموز / جويلية 2013:** اغتيال النائب القومي العربي محمد البراهمي.
- تموز - آب / جويلية-أوت 2013:** احتلال ساحة باردو ("اعتصام باردو"): تعينة موجهة ضد الترويك، مشابهة لحركة "تمرد" في مصر، في ظرف كان فيه الاستقطاب بين الإسلاميين ومعارضيهم على أشده.
- 24 كانون الأول / ديسمبر 2013:** التصويت في المجلس التأسيسي على القانون الأساسي المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها المعروف بالقانون 53.
- 30 نيسان / أبريل 2014:** رفض مشروع قانون "تحصين الثورة" في المجلس التأسيسي.
- تشرين الأول / أكتوبر 2014- شباط / فيفري 2015:** الانتخابات التشريعية والرئاسية. فوز الباجي قايد السبسي بمنصب الرئاسة. تكوين حكومة ائتلاف جديدة تضم مستقلين وأعضاء في أربع أحزاب وهي نداء تونس والنهضة والإتحاد الوطني الحر وأفاق تونس.
- 10 كانون الأول / ديسمبر 2014:** تدشين المقر المركزي لهيئة الحقيقة والكرامة في تونس.
- 8 حزيران / جوان 2015:** المحكمة الإدارية تبطل المرسوم عدد 2011-13 المؤرخ في 14 مارس 2011 والقاضي بحجز أملاك بن علي وأقربائه المنقولة وغير المنقولة.
- تموز / جويلية 2015:** رئاسة الجمهورية تسلم مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصالحة في المجالين المالي والاقتصادي، المعروف بقانون المصالحة الاقتصادية، لمجلس الوزراء الذي صادق عليه وأحالته إلى البرلمان.
- 12 أيلول / سبتمبر 2015:** احتجاجات في تونس ضد مشروع المصالحة الاقتصادية.

الملحق ج: حول مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 125 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقارنة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني. حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيز ووتش* وهي نشرة شهرية من اثنتي عشرة صفحة تقدم آخر المعلومات بأسلوب موجز حول وضع ما يصل إلى 70 من حالات النزاع الفعلي أو المحتمل في سائر أنحاء العالم.

يتم توزيع تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت: www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في سائر أنحاء العالم. يرأس مجموعة الأزمات النائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مارك مالوخ – براون. نائب الرئيس، أبو أوبي، محام، وكاتب زاوية في الصحف ومقدم برامج تلفزيونية في نيجيريا.

رئيس مجموعة الأزمات ومديرها التنفيذي، جان – ماري غيهينو عمل نائباً للأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام بين عامي 2000 و2008، وفي عام 2012 نائباً للمبعوث الخاص للأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سورية. ترك هذا المنصب ليرأس اللجنة التي أعدت الكتاب الأبيض حول الدفاع والأمن الوطني الفرنسي عام 2013.

يوجد المقر الرئيسي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في تسع مواقع أخرى هي: بيشيك، وبوغوتا، وداكار، وإسلام آباد، واسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، وواشنطن دي سي. كما أن لديها موظفين يعملون في بانكوك، وبكين، وبيروت، وكاراكاس، ودلهي، ودبي، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، والقدس، وجوهانسبرغ، وكابول، وكيبف، ومكسيكو سيتي، والرباط، وسدني، وتونس، ويانغون.

تتلقى مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والمؤسسات والمصادر الخاصة. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، الوكالة النمساوية للتنمية، وزارة الشؤون الخارجية، والتجارة والتنمية الكندية، ووزارة الخارجية الدنماركية، ووزارة الخارجية الهولندية، وألية الاستقرار في الاتحاد الأوروبي، ووزارة الخارجية الفرنسية، ووزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، ومؤسسة المساعدات الأيرلندية، وإمارة ليختنشتاين، ووزارة خارجية اللوكسمبورغ، ووزارة الخارجية والتجارة النيوزيلندية، ووزارة الخارجية النرويجية، ووزارة الخارجية السويدية، ووزارة الخارجية الاتحادية السويسرية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة كارنيغي في نيويورك، ومؤسسة هنري لوس، ومؤسسة هيومنيتي يونابتد، ومؤسسة جون دي وكاثرين تي ماكارثر، ومؤسسة كوربر، ومؤسسة جمعية أوين سوسيتي، ومبادرة أوين سوسيتي لغرب أفريقيا، ومؤسسة بلوشيرز، ومؤسسة روبرت بوش ستيفتونغ، ومؤسسة روكفلر براذرز، ومؤسسة تينكر.

الملحق د: تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2013

Special Reports

Exploiting Disorder: al-Qaeda and the Islamic State, Rapport spécial de Crisis Group, 14 mars 2016 (aussi disponible en arabe).

Israel/Palestine

Buying Time? Money, Guns and Politics in the West Bank, Rapport Moyen-Orient N°142, 29 mai 2013 (aussi disponible en arabe).

Leap of Faith: Israel's National Religious and the Israeli-Palestinian Conflict, Rapport Moyen-Orient N°147, 21 novembre 2013 (aussi disponible en arabe et hébreu).

The Next Round in Gaza, Rapport Moyen-Orient N°149, 25 mars 2014 (aussi disponible en arabe).

Gaza and Israel: New Obstacles, New Solutions, Briefing Moyen-Orient N°39, 14 juillet 2014.

Bringing Back the Palestinian Refugee Question, Rapport Moyen-Orient N°156, 9 octobre 2014 (aussi disponible en arabe).

Toward a Lasting Ceasefire in Gaza, Briefing Moyen-Orient N°42, 23 octobre 2014 (aussi disponible en arabe).

The Status of the Status Quo at Jerusalem's Holy Esplanade, Rapport Moyen-Orient N°159, 30 juin 2015 (aussi disponible en arabe et hébreu).

No Exit? Gaza & Israel Between Wars, Rapport Moyen-Orient N°162, 26 août 2015. (aussi disponible en arabe).

How to Preserve the Fragile Calm at Jerusalem's Holy Esplanade, Briefing Moyen-Orient N°48, 7 avril 2016 (aussi disponible en hébreu).

Iraq/Syria/Lebanon

Syria's Kurds: A Struggle Within a Struggle, Rapport Moyen-Orient N°136, 22 janvier 2013 (aussi disponible en arabe et en kurde).

Too Close For Comfort: Syrians in Lebanon, Rapport Moyen-Orient N°141, 13 mai 2013 (aussi disponible en arabe).

Syria's Metastasising Conflicts, Rapport Moyen-Orient N°143, 27 juin 2013 (aussi disponible en arabe).

Anything But Politics: The State of Syria's Political Opposition, Rapport Moyen-Orient N°146, 17 octobre 2013 (aussi disponible en arabe).

Iraq: Falluja's Faustian Bargain, Rapport Moyen-Orient N°150, 28 avril 2014 (aussi disponible en arabe).

Flight of Icarus? The PYD's Precarious Rise in Syria, Rapport Moyen-Orient N°151, 8 mai 2014 (aussi disponible en arabe).

Lebanon's Hizbollah Turns Eastward to Syria, Rapport Moyen-Orient N°153, 27 mai 2014 (aussi disponible en arabe).

Iraq's Jihadi Jack-in-the-Box, Briefing Moyen-Orient N°38, 20 juin 2014.

Rigged Cars and Barrel Bombs: Aleppo and the State of the Syrian War, Rapport Moyen-Orient N°155, 9 septembre 2014 (aussi disponible en arabe).

Arming Iraq's Kurds: Fighting IS, Inviting Conflict, Rapport Moyen-Orient N°158, 12 mai 2015 (aussi disponible en arabe).

Lebanon's Self-Defeating Survival Strategies, Rapport Moyen-Orient N°160, 20 juillet 2015 (aussi disponible en arabe).

New Approach in Southern Syria, Rapport Moyen-Orient N°163, 2 septembre 2015 (aussi disponible en arabe).

Arsal in the Crosshairs: The Predicament of a Small Lebanese Border Town, Briefing Moyen-Orient N°46, 23 février 2016 (aussi disponible en arabe).

Russia's Choice in Syria, Briefing Moyen-Orient N°47, 29 mars 2016 (aussi disponible en arabe).

Steps Toward Stabilising Syria's Northern Border, Briefing Moyen-Orient N°49, 8 avril 2016.

North Africa

Tunisie: violences et défi salafiste, Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord N°137, 13 février 2013 (aussi disponible en anglais et en arabe).

Trial by Error: Justice in Post-Qadhafi Libya, Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord N°140, 17 avril 2013 (aussi disponible en arabe).

Marching in Circles: Egypt's Dangerous Second Transition, Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord N°35, 7 août 2013 (aussi disponible en arabe).

La Tunisie des frontières : jihad et contrebande, Moyen-Orient/Afrique du Nord N°148, 28 novembre 2013 (aussi disponible en anglais et en arabe).

L'exception tunisienne : succès et limites du consensus, Briefing Moyen-Orient/Afrique du Nord N°37, 5 juin 2014 (aussi disponible en arabe).

La Tunisie des frontières (II) : terrorisme et polarisation régionale, Briefing Moyen-Orient/Afrique du Nord N°41, 21 octobre 2014 (aussi disponible en anglais et en arabe).

Elections en Tunisie : vieilles blessures, nouvelles craintes, Briefing Moyen-Orient/Afrique du Nord N°44, 19 décembre 2014.

Libya: Getting Geneva Right, Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord N°157, 26 février 2015. (aussi disponible en arabe).

Réforme et stratégie sécuritaire en Tunisie, Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord N°161, 23 juillet 2015. (aussi disponible en anglais).

L'Algérie et ses voisins, Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord N°164, 12 octobre 2015 (aussi disponible en anglais et en arabe).

The Prize: Fighting for Libya's Energy Wealth, Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord N°165, 3 décembre 2015 (aussi disponible en arabe).

Iran/Yemen/Gulf

Spider Web: The Making and Unmaking of Iran Sanctions, Rapport Moyen-Orient N°138, 25 février 2013 (aussi disponible en farsi).

Yemen's Military-Security Reform: Seeds of New Conflict?, Rapport Moyen-Orient N°139, 4 avril 2013 (aussi disponible en arabe).

Great Expectations: Iran's New President and the Nuclear Talks, Briefing Moyen-Orient N°36, 13 août 2013 (aussi disponible en farsi).

Make or Break: Iraq's Sunnis and the State, Rapport Moyen-Orient N°144, 14 août 2013 (aussi disponible en arabe).

Yemen's Southern Question: Avoiding a Breakdown, Rapport Moyen-Orient N°145, 25 septembre 2013 (aussi disponible en arabe).

Iran and the P5+1: Solving the Nuclear Rubik's Cube, Rapport Moyen-Orient N°152, 9 mai 2014 (aussi disponible en farsi).

The Huthis: From Saada to Sanaa, Rapport Moyen-Orient N°154, 10 juin 2014 (aussi disponible en arabe).

Iran and the P5+1: Getting to "Yes", Briefing Moyen-Orient N°40, 27 août 2014 (aussi disponible en farsi).

Iran Nuclear Talks: The Fog Recedes, Briefing Moyen-Orient N°43, 10 décembre 2014 (aussi disponible en farsi).

Yemen at War, Briefing Moyen-Orient N°45, 27 mars 2015 (aussi disponible en arabe).

Iran After the Nuclear Deal, Rapport Moyen-Orient N°166, 15 décembre 2015 (aussi disponible en arabe).

Yemen: Is Peace Possible?, Rapport Moyen-Orient N°167, 9 février 2016 (aussi disponible en arabe).

الملحق هـ: مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

PRESIDENT-DIRECTEUR GENERAL

Jean-Marie Guéhenno

Professeur « Arnold Saltzman » d'études sur la paix et les conflits, Université de Columbia ; ancien sous-secrétaire général du Département des opérations de maintien de la paix des Nations unies

PRESIDENT DU CONSEIL

Lord (Mark) Malloch-Brown

Ancien vice-secrétaire général des Nations unies et administrateur du Programme des Nations unies pour le développement (PNUD)

VICE-PRESIDENTE DU CONSEIL

Ayo Obe

Juriste, chroniqueuse et présentatrice de télévision, Nigéria

AUTRES MEMBRES DU CONSEIL

Morton Abramowitz

Ancien secrétaire d'Etat adjoint et ambassadeur des Etats-Unis en Turquie

Fola Adeola

Fondateur et président, FATE Foundation

Ali al Shihabi

Écrivain; Fondateur et ancien président, Rasmala Investment bank

Celso Amorim

Ancien ministre brésilien des Relations extérieures; ancien ministre de la Défense

Hushang Ansary

Président, Parman Capital Group LLC

Nahum Barnea

Editorialiste en chef de Yedioth Ahronoth, Israël

Carl Bildt

Ancien ministre des Affaires étrangères de la Suède

Emma Bonino

Ancienne ministre italienne des Affaires étrangères et vice-présidente du Sénat ; ancienne commissaire européenne pour l'aide humanitaire

Lakhdar Brahimi

Membre, The Elders; Diplomate des Nations unies; ancien ministre algérien des Affaires étrangères

Micheline Calmy-Rey

Ancienne présidente et ministre des Affaires étrangères de la Confédération suisse

Cheryl Carolus

Ancienne haut-commissaire de l'Afrique du Sud auprès du Royaume-Uni et secrétaire générale du Congrès national africain (ANC)

Maria Livanos Cattau

Ancienne secrétaire générale à la Chambre de commerce internationale

Wesley Clark

Ancien commandant suprême des forces alliées de l'Otan en Europe

Sheila Coronel

Professeur « Toni Stabile » de pratique de journalisme d'investigation et directrice du Centre Toni Stabile pour le journalisme d'investigation, Université de Columbia

Mark Eyskens

Ancien Premier ministre de Belgique

Lykke Friis

Ancienne ministre du Climat et de l'Energie et ministre à l'Egalité des sexes du Danemark ; ancienne rectrice à l'Université de Copenhague

Frank Giustra

Président-directeur général, Fiore Financial Corporation

Alma Guillermoprieto

Écrivain et journaliste, Mexique

Mo Ibrahim

Fondateur et président, Fondation Mo Ibrahim ; fondateur, Celtel International

Wolfgang Ischinger

Président, Forum de Munich sur les politiques de défense; ancien vice-ministre allemand des Affaires étrangères et ambassadeur de l'Allemagne en Grande-Bretagne et aux Etats-Unis

Asma Jahangir

Ancienne présidente de l'Association du Barreau de la Cour suprême du Pakistan ; ancien rapporteur spécial des Nations unies sur la liberté de religion ou de conviction

Yoriko Kawaguchi

Ancienne ministre japonaise des Affaires étrangères

Wadah Khanfar

Co-fondateur, Forum Al Sharq ; ancien directeur général du réseau Al Jazeera

Wim Kok

Ancien Premier ministre des Pays-Bas

Ricardo Lagos

Ancien président du Chili

Joanne Leedom-Ackerman

Ancienne secrétaire internationale de PEN International ; romancière et journaliste, Etats-Unis

Sankie Mthembu-Mahanyele

Directrice du Central Energy Fund, Ltd.; ancienne secrétaire générale adjointe du Congrès national africain (ANC)

Lalit Mansingh

Ancien ministre indien des Affaires étrangères, ambassadeur auprès des Etats-Unis et haut-commissaire au Royaume-Uni

Thomas R Pickering

Ancien sous-secrétaire d'Etat américain ; ambassadeur des Etats-Unis aux Nations unies, en Russie, en Inde, en Israël, au Salvador, au Nigéria et en Jordanie

Karim Raslan

Fondateur, directeur exécutif et président-directeur général de KRA Group

Olympia Snowe

Ancienne sénatrice américaine et membre de la Chambre des représentants

George Soros

Président, Open Society Institute

Javier Solana

Ancien haut représentant de l'Union européenne pour la Politique étrangère et de sécurité commune, secrétaire général de l'Otan et ministre espagnol des Affaires étrangères

Pär Stenbäck

Ancien ministre finlandais des Affaires étrangères

Jonas Gahr Støre

Ancien ministre norvégien des Affaires étrangères

Lawrence H. Summers

Ancien directeur du National Economic Council et secrétaire du Trésor des Etats-Unis ; président émérite de l'Université d'Harvard

Wang Jisi

Membre du comité de conseil en politique étrangère du ministère des Affaires étrangères chinois ; ancien directeur, Ecole des affaires internationales, Université de Pékin

Wu Jianmin

Vice-directeur exécutif, China Institute for Innovation and Development Strategy ; membre du comité de conseil en politique étrangère du ministère des Affaires étrangères chinois ; ancien ambassadeur chinois aux Nations unies et en France

CONSEIL PRESIDENTIEL

Groupe éminent de donateurs privés et d'entreprises qui apportent un soutien et une expertise essentiels à Crisis Group.

ENTREPRISES	DONATEURS PRIVES	
BP	(5) Anonyme	Stephen & Jennifer Dattels
Shearman & Sterling LLP	Fola Adeola	Herman De Bode
Statoil (U.K.) Ltd.	Scott Bessent	Reynold Levy
White & Case LLP	David Brown & Erika Franke	Alexander Soros

CONSEIL CONSULTATIF INTERNATIONAL

Donateurs privés et entreprises qui fournissent une contribution essentielle aux activités de prévention des conflits armés de Crisis Group.

ENTREPRISES	DONATEURS PRIVES	
APCO Worldwide Inc.	(2) Anonymous	Rita E. Hauser
Atlas Copco AB	Mark Bergman	Geoffrey R. Hoguet & Ana Luisa Ponti
BG Group plc	Stanley Bergman & Edward Bergman	Geoffrey Hsu
Chevron	Elizabeth Bohart	Faisel Khan
Edelman UK	Neil & Sandra DeFeo Family Foundation	Cleopatra Kitti
Equinox Partners	Sam Englehardt	Kerry Propper
HSBC Holdings plc	Neemat Frem	Robert C. Smith
MetLife	Seth & Jane Ginns	Nina K. Solarz
Shell	Ronald Glickman	
Yapı Merkezi Construction and Industry Inc.		

CONSEIL DES AMBASSADEURS

Les étoiles montantes de divers horizons qui, avec leur talent et leur expertise, soutiennent la mission de Crisis Group.

Luke Alexander	Beatriz Garcia	Rahul Sen Sharma
Gillea Allison	Lynda Hammes	Leeanne Su
Amy Benziger	Matthew Magenheimer	AJ Twombly
Tripp Callan	Madison Malloch-Brown	Dillon Twombly
Victoria Ergolavou	Peter Martin	Grant Webster
Christina Bache Fidan	Megan McGill	

CONSEILLERS

Anciens membres du Conseil d'administration qui maintiennent leur collaboration avec Crisis Group et apportent leurs conseils et soutien (en accord avec toute autre fonction qu'ils peuvent exercer parallèlement).

Martti Ahtisaari Président émérite	Joaquim Alberto Chissano	Christine Ockrent Timothy Ong
George Mitchell Président émérite	Victor Chu Mong Joon Chung	Olara Otunnu Lord (Christopher) Patten
Gareth Evans Président émérite	Pat Cox Gianfranco Dell'Alba	Shimon Peres Victor Pinchuk
Kenneth Adelman Adnan Abu-Odeh	Jacques Delors Alain Destexhe	Surin Pitsuwan Fidel V. Ramos
HRH Prince Turki al-Faisal	Mou-Shih Ding Uffe Ellemann-Jensen	
Óscar Arias Ersin Arioğlu	Gernot Erler Marika Fahlén	
Richard Armitage	Stanley Fischer	
Diego Arria Zainab Bangura	Carla Hills Swanee Hunt	
Shlomo Ben-Ami Christoph Bertram	James V. Kimsey Aleksander Kwasniewski	
Alan Blinken Lakhdar Brahimi	Todung Mulya Lubis Allan J. MacEachen	
Zbigniew Brzezinski Kim Campbell	Graça Machel Jessica T. Mathews	
Jorge Castañeda Naresh Chandra	Barbara McDougall Matthew McHugh	
Eugene Chien	Miklós Németh	